



شهادة تصحيح

يشهد الدكتور **آمنة هجود**

بصفته رئيسة: في لجنة المناقشة للمذكرة

الماستر

الطالت (ة): **بن التومح حسين** رقم التسجيل **171739090 184**

الطالت (ة): **بن يوسفة عبد الحمار** رقم التسجيل **18183908184**

تخصص: **حقوق جنائي وعلم جنائي** دفعة: **2024** لنظام **م**

أن المذكرة المعنونة بـ: **حدود الدفاع الشرعي في القانون**

الحقوقات الجزائية والتشريع الجزائي

تم تصحيحها من طرف الطالب / الطالبين وهي صالحة للإيداع

غرداية في **2024/07/04**

رئيس القسم

إمضاء الأستاذ رئيس اللجنة المكلف بمتابعة التصحيح

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق



عنوان المذكرة:

حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري والتشريع المصري

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي حقوق قانون جنائي وعلوم الجنائية

إشراف الأستاذ:

اعداد الطالبان:

د-بن حمودة مختار

_ بن التومي حسين

_ بن يوسف مينةة

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	لقب واسم الاستاذ	الجامعة	الصفة
1	د-مجدوب آمنة	جامعة غرداية	رئيسا
2	د-بن حمودة مختار	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
3	د-الركبي رابح	جامعة غرداية	عضوا مناقشا

تاريخ المناقشة: 2024/06/11

السنة الجامعية:

2023-2024م/1445-1446هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ

خَيْرٌ﴾ [المجادلة: 11]

قال رسول الله عليه الصلاة والسلام:

إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: (إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

بِهِ، أَوْ وَالدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ) رواه مسلم

شكر وتقدير

يسعدنا بعد اتمام هذه المذكرة، الا ان أحمد الله على عظيم نعمته وحسن توفيقه، فله
الحمد والشكر وهو المستعان والموفق وحده.

كما نتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير الى من أعاننا بتوجيهاته وارشاداته أستاذنا
المشرف الدكتور بن حمودة مختار الذي تشرفنا وسعدنا بالعمل تحت اشرافه، فله
أسمى عبارات التقدير والاحترام وأنبل وأصدق سمات العرفان، كما لا ننسى تقديم
الشكر الى كل الأساتذة الكرام وأخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة لما يبذلونه من
وقتهم وجهدهم من أجل تقيمها والتي سيكون لأرائهم الدور البالغ في تقويمها والله
الحمد والشكر من قبل ومن بعد.

إِهْدَاء

بسم الله الرحمن الرحيم الفتاح العليم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أهدي
سبحان الله الذي كان سبباً في النجاح والتوفيق الذي حالفنا وأدار لنا السير في
الطريق المستقيم، أهدي ثمرة عملي هذا إلى روح والدي رحمه الله وغفر له وأسكنه
فسيح جناته، الذي عمل بجد في سبيلي وعلمني معنى التضحية وأوصلني إلى ما أنا
عليه وإلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها، التي أضاءت علي من ضوئها وحرصها
وعطائها وعطفها، والتي ضحت بحياتها من أجلي إلى إخوتي الأعمام الذين كانوا ولا
يزالون سندي، وإلى أصدقائي كل من رافقني في هذه الرحلة ودعمني وشجعني وكل
من وقف إلى جانبي.

-بن التومي حسين-

إِهْدَاء

إلى من أضاءت دربي بدعوات الخير

إلى من حتى وإن وصفتها فلا أوفيتها حقها إلى من كان صدرها الأمان الدائم لي
وابتسامتها الدنيا التي أعيش لها إلى من صوتها كان التفاؤل نفسه إليها أقول أحبك
إليك أنت كل شيء إليك أقول أنت - أمي الغالية -

إلى أبي العزيز

إلى من أعمل لهم في قلبي أرقى وأنيل الاحساس اخوتي وأخواتي

إلى جميع العائلة والأصدقاء

الذي وسعهم قلبي ولم يسعهم قلبي إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع.

- بن يوسف مينةة -

قائمة المختصرات:

المختصر	الرمز
دون طبعة	د ط
قانون عقوبات الجزائري	ق ع ج
دون سنة	د س ن
المادة	م
صفحة	ص
السنة	س
طبعة	ط

مقدمة

تعتبر الجريمة فعل غير مشروع حرّمته الشريعة الإسلامية والنظم القانونية ووضعوا حدودا وعقوبات لكل من يقوم بعمل مجرم، وقد كان سائدا في مختلف القوانين والتشريعات أن الجرائم تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية وتمس مصالح الناس أينما ارتكبت وكيفما وقعت ... لذا وجب مقاومتها ضد أي مصلحة كانت.

وهذه الجرائم إما تكون جرائم اعتداء على النفس أو العرض وإما أن تكون جرائم اعتداء على المال فتعد بذلك أفعال محرمة لأنها تحمل في طياتها معنى الاعتداء على حق يحميه القانون.

أما إذا تجردت هذه الأفعال من معنى العدوان كانت أفعالا مباحة ومشروعة كحق الدفاع الشرعي الذي يعتبر من أهم تطبيقات أسباب الإباحة، حيث يخرج الفعل من دائرة التجريم إلى دائرة الإباحة، وتظهر آثار تبرير الفعل ومحو الجريمة من توافر حق الدفاع المشروع والتزم المدافع قيوده كانت الجريمة التي أقدم عليها الفاعل مبررة وتصير بذلك عملا مشروعاً لا تقوم من أجله أية مسؤولية لا جزائية ولا مدنية، حيث أن أساس الدفاع المشروع هو فعل الاعتداء الذي يخلق في ذهن المعتدي عليه شعورا بالخطر، ولا يجد نفسه إلا مرتكبا لفعل دفاعا عن نفسه.

ومن المعروف أن القانون يجيز لمن حل به خطر على نفسه أو ماله أو عرضه أن يقوم بدفع هذا الاعتداء لوقف الخطر المتوقع، إلا أنه وأثناء قيام هذا الشخص بممارسة هذا السلوك الذي كفله له القانون، فمن المتصور أن يتماذى لأكثر مما هو مستوجب لرد الخطر، ويكون بذلك قد خرج عن الإطار المسموح له، ذلك أنه أوقع ضرر أكثر من الضرر المتوقع حدوثه عليه في حالة وقوع الخطر فيكون بذلك متجاوزا لحدود دفاعه.

لكن قد يعفى الجاني من الجريمة أو يعاقب بعقوبة مخففة لان الدفاع الشرعي ليس هدفه الانتقام من المعتدي، وإنما هو منع ارتكاب الجرائم والتمادي فيها، وبذلك فالمعتدي عليه مقيد بالقدر اللازم لدفع العدوان وبالوسيلة المناسبة فإن دافع المعتدي عليه بعد انتهاء العدوان، أو دافع بوسيلة أكبر مع إمكان دفع العدوان بوسيلة أقل منها فهو متجاوز الدفاع المشروع ويعتبر معتديا، مما يجعل المدافع يدخل في نطاق العقاب، لكنه قد يستفيد من عذر قانوني إذا كان

دفاعه في صورة جناية مما يقتضي تخفيف العقاب إلى انطلاق الجرح وكل هذا راجع إلى تقدير القاضي.

- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية البحث في التعريف بالدفاع الشرعي وموقف المشرع الجزائري والمصري من تجاوز حدود الدفاع الشرعي.

- أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا لاختار موضوع تجاوز حدود الدفاع الشرعي هي:

-توجه ميولنا الشخصية للاطلاع على الموضوع من أجل معرفته والاستفادة منه.

-تمكين الباحث من التطلع في الموضوع والاستفادة منه.

-قلة الدراسات حول تجاوز حدود الدفاع الشرعي وجهل الكثير من الناس له، مما استدعانا للبحث في مفهومه وأحكامه وآثاره.

-مسألة التجاوز من بين المواضيع المهمة في فقه العقوبات لصلته بالحياة، ومن بين المواضيع المهمشة في ق.ع الجزائري.

- أهداف الموضوع:

-توعية الناس بأن للدفاع الشرعي حدود فمتى تجاوزها توقع عليهم جزاءات.

-جمع أكبر قدر من المعلومات لإفادة النفس والغير.

-الدراسات السابقة:

-مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ، بعنوان تجاوز حدود الدفاع الشرعي ، كلية الحقوق،

جامعة امحمد بوقرة-بومرداس 2023/2022.

- مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ، بعنوان التنظيم قانوني للدفاع الشرعي ، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم 2021/2020.

- مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون ، بعنوان تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة-بجاية 2020/2019 .

-الصعوبات :

-قلة الدراسات الاكاديمية المقارنة المتاحة بين القانون الجزائري و المصري قد تصعب من عملية البحث.

-نقص المصادر والمراجع التي تتناول موضوع الدفاع الشرعي بشكل متعمق في السياقين الجزائري و المصري.

-التطورات القانونية المستمرة والتعديلات التشريعية قد تجعل من الصعب مواكبة التغيرات وتحديث الدراسة بشكل مستمر.

-إشكالية البحث :

- ومن خلال ما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هي حدود الدفاع الشرعي في القانون الجزائري والمصري؟

وتتفرع هذه الإشكالية الى مجموعة من التسؤلات الفرعية :

-كيف يعرف كل من القانون الجزائري و المصري الدفاع الشرعي ؟

-ماهي الشروط اللازمة للاعتراف بالدفاع الشرعي في القانون الجزائري و المصري؟

-كيف يعالج القانونان حالات التجاوز في الدفاع الشرعي؟

-المنهج المتبع:

ولدراسة موضوع بحثنا ارتأينا إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي من خلاله عرفنا بالدفاع الشرعي وتجاوزه وفصلنا وعمقنا في دراسة البحث وحاولنا وضع حلول لها، كما اعتمدنا على المنهج الاستنباطي بحيث قمنا بدراسة الدفاع الشرعي كفكرة عامة للموضوع ثم خضنا في مسألة تجاوز الدفاع الشرعي بشكل مفصل ودقيق والذي هو محل دراستنا.

للإجابة على الإشكالية المطروحة، قسمنا موضوع بحثنا إلى فصلين، بحيث تناولنا في (الفصل الأول) ماهية حدود الدفاع الشرعي، حيق تطرقنا فيه في المبحث الأول: ماهية الدفاع الشرعي، أما المبحث الثاني فخصصناه الى حالات الدفاع الشرعي وآثاره.

وفي الفصل الثاني تطرقنا الى النظام القانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، حيث قمنا بتقسيمه الى مبحثين تناولنا في المبحث الأول ماهية تجاوز حدود الدفاع الشرعي، أما البحث الثاني فخصصناه لنطاق تجاوز حدود الدفاع الشرعي.

الفصل الأول:

ماهية الدفاع الشرعي

المبحث الأول: مفهوم الدفاع الشرعي.

كقاعدة عامة لا يجوز للإنسان أن يقوم العدالة بنفسه أو يدفع بنفسه الاعتداء على حقه أو نفسه وإنما يلجأ إلى السلطات الخاصة. ولكل قاعدة أصلية لها استثناء، وهذا ما جاء في المادتين 39 و40 من قانون العقوبات الجزائري حيث أعطت هاتين المادتين حق للمدافع أن يدافع على حقه ونفسه حين لا يتمكن الاستعانة بالسلطات العامة، في إطار ما جاء في الفصل الرابع الموسوم بالأفعال المبررة، ومنها ما يعرف بالدفاع الشرعي، وهو ما سوف نتطرق إليه بمعالجة المقصود بالدفاع الشرعي (المطلب الأول) ثم معالجة شروط وقيود الدفاع الشرعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: التعريف بالدفاع الشرعي.

الدفاع المشروع يعتبر الحالة الثالثة لأسباب الإباحة حسب قانون العقوبات الجزائري وهذا يبرر الفعل ويفقده صفة الجريمة ويكون المدافع لا مسؤول جزائياً ولا مسؤول مدنياً فلا هو يعاقب ولا يكلف بأية تعويضات أو التزامات مدنية. وعليه نقوم بتقديم تعريف الدفاع الشرعي (الفرع الأول) ثم طبيعته (الفرع الثاني) وأساسه (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المقصود بالدفاع الشرعي.

الدفاع المشروع هو رد اعتداء غير مشروع على مصلحة قانونية، فالقانون يحمي الحقوق والمصالح، وتتولى الدولة حماية حقوق الأفراد من أي اعتداء عليها ولكن القانون يرخص في نفس الوقت لمن يقع عليه الاعتداء أو يتعرض لخطر اعتداء حال أن يدفع هذا الاعتداء ويرده إذا استحال عليه الاستعانة بالسلطات، وليس من المنطقي أن يسأل المعتدي عليه جزائياً من رد عدوان وقع عليه في وقت لم تتمكن السلطات العامة أن تحميه¹.

¹ - عبد الرحمان خلفي، القانون الجنائي العام (دراسة مقارنة)، دار بلقيس لنشر، الجزائر، 2016، ص.173

يعرف الفقه الدفاع الشرعي بأنه "رخصة" يخولها القانون لمن يتعرض لاعتداء تتوافر فيه شروط معينة باستعمال القوة لرد الاعتداء عنه قبل وقوعه أو الحيلولة دون استمراره.¹

الدفاع الشرعي بهذا المعنى هو أحد أسباب الإباحة والذي يقتضي أن كل شخص يتعرض لعدوان على نفسه أو ماله أو على نفس ومال الغير أن يدفع هذا العدوان ولو عن طريق ارتكاب جريمة إذا كانت هذه الجريمة هي الوسيلة الوحيدة الملائمة لدرء هذا والعدوان.²

يعتبر الدفاع الشرعي الحالة الثالثة لأسباب الإباحة حسب قانون العقوبات الجزائري، ويعرف بالحق الذي يقره القانون لمصلحة المدافع باستعمال القوة اللازمة لرد وصد خطر أو اعتداء حال.

³ يعتبر جريمة على النفس أو المال أو على نفس ومال الغير منصوصا عليها في القانون العقوبات أو القوانين المكملة له.⁴

وعليه فمن خلال هذا التعريف نستنتج ما يلي:

- 1 - الدفاع الشرعي مشروع بنص القانون لحماية مصلحة يحميها القانون.
- 2 - الدفاع الشرعي حق مقرر للدفاع على ما للمدافع وما لغيره سواء في النفس أو العرض أو الشرف أو المال.
- 3 - الدفاع الشرعي موقف يفرضه منطق عقلي واجتماعي وغريزي فهذا المنطق لا يرضى أن يتحمل الإنسان اعتداء أحد عليه ليذهب فيما بعد إلى السلطة العامة يشكو أمره إليها.

² - عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ج 1، دار الهدى لطباعة والنشر و التوزيع، عين ميلة،

د.س.ن، ص.106

3

⁴ - أنظر المادة 39 من ق.ع.ج

إذا انه يفترض أن يرد المعتدي عليه بنفسه أو بمعاونة غيره على العدوان ويوقفه حتى ولو احتاج إلى إيذاء المعتدي أو جرحه أو حتى قتله، حيث أن المعتدي يثير باعتدائه رد فعل المعتدي عليه فهو البادئ بالعدوان وعليه أن يتحمل نتائج عدوانه.

4- الدفاع الشرعي عن النفس أو المال يبيح لشخص استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر خطرا حالا، بشرط أن تكون القوة المستعملة في ذلك لازمة.

5- الدفاع الشرعي ليس عقوبة أو جزاء يوقعه المدافع ضد المعتدي ولا انتقاما منه وإنما هو إجراء وقائي يسمح به القانون للأفراد لتمكينهم من درء الخطر المحقق بهم أو منع وقوع الجريمة واستمرارها بشرط عدم استطاعتهم طلب تدخل السلطات العامة في الوقت المناسب⁵.

وقد نظم المشرع الجزائري أحكام الدفاع الشرعي في المادتين 2/39 و 40 من القانون العقوبات فجاء نص المادة 39/2 كالتالي: "إذا كان الفعل قد دفعت إليه الضرورة الحالة الدفاع الشرعي عن النفس أو عن الغير أو عن مال مملوك للشخص أو للغير بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع جسامة الاعتداء".

في حين نصت المادة 40 من ق.ع.ج، على ما يلي:

"يدخل ضمن حالات الضرورة الحالة الدفاع المشروع:

1-القتل أو الجرح أو الضرب الذي يرتكب لدفع اعتداء على حياة الشخص أو سلامة جسمه أو لمنع تسلق الحواجز أو الحيطان أو مداخل المنازل أو الأماكن المسكونة أو توابعها أو كسر شيء منها أثناء الليل.

2-الفعل الذي يرتكب للدفاع عن النفس أو عن الغير ضد مرتكبي السرقات أو النهب بالقوة."

⁵ - سعيد بوعلي، شرح القانون العقوبات الجزائري قسم العام، دار بلقيس للنشر، الجزائر، د.س.ن، ص. 109_110 .

الفرع الثاني: طبيعة الدفاع الشرعي.

أجمع الفقهاء منذ القدم على مشروعية الدفاع الشرعي، ولكنهم اختلفوا في تحديد طبيعته من حيث كونه واجبا على المعتدي عليه (أولا) أو حقا يمارسه بحرية (ثانيا) أو هو مجرد رخصة يمكن استخدامها (ثالثا):

أولا: الدفاع الشرعي واجبا:

حيث يرى أصحاب هذا المضمون أن الدفاع الشرعي هو واجب أي أن على من وقع عليه فعل الاعتداء أن يقوم برده وهذا الواجب اجتماعي وليس قانوني يترتب على الإخلال به جزاء. ذلك أن المدافع الذي يقوم برد الاعتداء غير المشروع فإن الفعل يعتبر من الخدمات التي يؤديها الفرد للمجتمع لأنه حماية لحقوق ذات الأهمية الاجتماعية⁶.

ثانيا: الدفاع الشرعي حق:

مضمون هذا الرأي أن الدفاع الشرعي حق مكرس للكافة بحيث لا يجوز لأي فرد الحيلولة دون استعماله وهو ليس حقا ماليا شخصيا، إذ لا يفترض وجود مدين يقتضي منه صاحب الحق حقه، وإنما هو حق عام يقرره المشرع في مواجهة الكافة يقابله التزام الناس باحترام وعدم وضع العوائق في طريق استعماله.

ثالثا: الدفاع الشرعي رخصة:

حسب هذا الرأي لا يمكن اعتبار الدفاع الشرعي حق، لأنه لا يقابله التزام في ذمة شخص معين، ولا يمكن كذلك اعتباره واجبا لأنه لا يترتب على الإخلال به أي جزاء، بل هو مجرد رخصة يمنحها القانون للمدافع لرد الاعتداء⁷.

⁶ - بوجلال لبني، موانع المسؤولية الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية باتنة 2013، ص.207

⁷ - قاسي مسعود، بن طاهر رانيا، الدفاع الشرعي دراسة مقارنة، مذكرة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص.7_8

أما الرأي الراجح هو أن الطبيعة القانونية للدفاع الشرعي تختلف من حالة إلى أخرى وأنه يتمحور بين الحق والواجب و الرخصة، معنى ذلك يكون أن الدفاع الشرعي في أغلب الأحوال حقا عندما يكون الاعتداء على نفس أو المال المملوك للمدافع، في حالة دفاع عن نفس أو مال غيره فمثلا رجل الأمن مكلف قانونيا بدفاع على حياة الناس وأملاكهم فإذا شاهد جريمة توشك الوقوع على أي حق فمن واجبه الدفاع عن هذا الحق وعندما يكون الدفاع واجبا. ويكون رخصة عندما يتولى المدافع متطوعا الدفاع عن نفسه أو ماله.

يمكن تلخيص هذا الرأي في أنه حق إذا تعلق بحق خالص للفرد، وهو رخصة إذا كان الذي يمارسه طرفا ثالثا غير المعتدي عليه، وقد يكون واجبا إذا امتلك قوة إلزامية من القانون كما هو حال رجل الأمن مثلا⁸.

الفرع الثالث: الأسس القانونية للدفاع الشرعي.

لقد اختلف الفقه في تحديد الأساس القانوني للدفاع الشرعي:

فمنهم من يري بأن مصدره فكرة العقد الاجتماعي التي ناد بها "جون جاك روسو"، ذلك أن ضرورة الدفاع ترد الإنسان إلى حالته الطبيعية الأولى حيث كان له حق حماية نفسه بنفسه، وأن كل إنسان احتفظ لنفسه هذا الحق عندما تنازل عن حقوقه للجماعة⁹.

من الفقه من يري بأن العدوان إنكار لحكم القانون أو نفي له وأن الدفاع نفي لهذا النفي، فكأنه إثبات أو إقرار لحكم القانون ومن هنا كانت إباحته¹⁰.

8 - قاسي مسعود، بن طاهر رانيا المرجع السابق، ص.9

9 - عبد الرحمان خلفي ، القانون الجنائي العام (دراسة مقارنة، دار بلقيس لنشر ، الجزائر، 2017، ص.187

10 - عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص.107

من الفقهاء من يرى بأن المدافع عندما يرد العدوان فإنما ينوب عن الدولة في ممارسة سلطتها البوليسية، لأن منع الجرائم من مهام الدولة الأساسية، فإذا تعذر عليها التدخل في الوقت نفسه لمنع جريمة على وشك الوقوع فإنها تتيب أي فرد للحلول محلها في منع وقوعها¹¹.

أما فريق آخر من الفقه، يعتبر أن الدفاع الشرعي هو مقابلة الشر بالشر، وهذا الرأي بأن يرد عليه بالقول بأنه ضعيف ويجعل من الدفاع عقاباً للمعتدي وهذا غير صحيح.

فضلاً عن ذلك فإنه اعتبار الدفاع شراً كالعدوان يقتضي التسليم بأنه جريمة مثله¹².

هناك من يرى أن الدفاع الشرعي نوع من الإكراه المعنوي يمنع المسؤولية الجزائية، لأن المدافع بخضوعه لضغط الاعتداء أصبحت إرادته غير معتبرة قانونياً، مما يعطل الركن المعنوي للجريمة الذي يتطلب أن تكون الإرادة حرة و مختارة¹³.

الرأي الراجح عند الفقه أنه في حالة الدفاع الشرعي يقع تعارض بين حقين، أحدهما خاص بالمعتدي عليه و الآخر خاص بالمعتدي، والحقان يتكافآن من الناحية المجردة، فكلاهما جدير بالحماية، غير أنه لما كانت التضحية بأحد الحقين أمراً لا مناص منه، فحق المعتدي أولى بأن يضحى به لأن عدوانه يهبط بالقيمة الاجتماعية لحقه من جهة، ولأنه عن حق المعتدي عليه حقا آخر هو حق المجتمع¹⁴.

تبعاً لذلك، فالدفاع الشرعي يباح وإن أصاب حقا للمعتدي إلا أنه صان حقين أحدهما خاص بالمعتدي عليه والآخر خاص بالمجتمع، وهذا الحق الأخير جوهرى وصيانتته أضحت واجبة، وفيه تكمن علة الإباحة¹⁵.

11 - عبد الرحمان خلفي 2017 ، المرجع السابق، ص.187

12 - عبد الله سليمان المرجع السابق، ص.107

13 - عبد الرحمان خلفي 2017 ، المرجع السابق، ص.188

14 - المرجع نفسه، ص.188

15 - عبد الرحمان خلفي 2017 ، المرجع السابق ، ص.188

المطلب الثاني: شروط وقيود الدفاع الشرعي.

يتطلب لتوافر الدفاع الشرعي أن يصدر سلوك من المعتدي يشكل خطراً مما يبيح للمدافع أن يدرأ هذا السلوك بدفاع¹⁶ إضافة إلى عدة شروط أخرى الفرع الأول فيه نعالج الشروط المتطلبية لفعل الاعتداء والشروط المتطلبية في فعل الدفاع وقيود الواردة على الدفاع الشرعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: شروط الدفاع الشرعي.

قبل التعرض للشروط المطلوبة بفعل الاعتداء يجدر الإشارة إلى مفهوم أو تعريف الاعتداء الذي ينشئ الحق في الدفاع الشرعي، ويقصد بالاعتداء أن لا يقع ذلك الاعتداء فعلاً، لأن وقوعه يزول معه الحق في الدفاع، فلا يجوز الدفاع ضد فعل وقع، كمن يطعن شخصاً بخنجر هنا لا يمكن للمتعدّي عليه أن يتحجج بالدفاع الشرعي لأن الجريمة وقعت فعلاً، ولا يجوز للمتعدّي عليه أن ينتقم من مرتكب الاعتداء لأن الغاية أو الهدف من الدفاع الشرعي هو يدرأ خطر يهدد باعتداء على وشك الوقوع¹⁷.

أولاً: الشروط المطلوبة في فعل الاعتداء.

من الشروط التي يجب ان تتوفر في فعل التعدي ذكر ما يلي:

أ - أن يهدد الفعل بخطر غير مشروع:

يكون الفعل غير المشروع إذا كان يهدد بوقوع نتيجة إجرامية معينة إذا تركت دون رد مناسب يحول دون تحقيقها أو استمرارها فالمعتدي الذي يهّم بضرب المعتدي عليه بالعصا يحقق بفعله جريمة الضرب، وإن استمرار الضربات ينشأ عنها حق للمعتدي عليه في الدفاع عن نفسه¹⁸.

¹⁶ - أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات نظرية الجريمة، القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2010، ص.165

¹⁷ - عبد الله أوهابيه، شرح قانون العقوبات الجزائري قسم العام، موفم للنشر، الجزائر، 2009، ص.197

¹⁸ - عبد الرحمان خلفي 2016. مرجع سابق، ص.177

كما أن الدفاع الشرعي يتوافر في الحالة التي يكون فيها المعتدي غير مسؤول جنائياً، كالمجنون طبقاً للمادة 47 ق.ع. ج، الطفل المميز وغير المميز طبقاً للمادة 49 ق.ع.ج والمكره والمضطر طبقاً للمادة 48 ق.ع. ج لأن سلوك هؤلاء جميعاً يعتبر جريمة، رغم عدم قيام مسؤولية القائم به هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه ليس باستطاعة المعتدي عليه التكهن والتعرف بأن المعتدي عديم المسؤولية ما لم يكن ظاهراً عليه، ومنه يمكننا القول أن الاعتداء الذي يقوم به المجنون أو الطفل أو المكره يمكن أن يكون محلاً لرد مشروع.

كما يتوافر الدفاع الشرعي أيضاً متى كان الذي يهدد غيره بخطر غير مشروع وحال يستفيد من عذر قانوني يخفف العقاب أو يعفيه منه، كالزوج الذي يفاجئ بزوجه و شريكها في جريمة الزنا، يمكنه الاستفادة من العذر وبالمقابل فإنه يحق للزوجة وشريكها دفع الخطر الذي يهددهما باستعمال حقهما في الدفاع الشرعي¹⁹.

يجب كذلك أن لا يستند الاعتداء إلى حق أو إلى أمر أو إذن منه أو كان طبقاً للقانون ففي مثل هذه الحالات يكون الاعتداء عادلاً ويفقد الدفاع شرعيته. فالشخص الذي أصدرت في حقه السلطة القضائية أمراً بقبضه ويقاوم تنفيذ هذا الأمر لا يكون في حالة دفاع شرعي²⁰.

ب - أن يكون الاعتداء جريمة على النفس والمال:

لتبرير الدفاع يجب أن يرتكب المعتدي فعلاً يعد جريمة على النفس أو المال، ولا يفرق القانون بين أن يقع الاعتداء على نفس المدافع أو ماله أو على نفس غيره أو ماله، فكلتا الحالتين على حد سواء والعرض جزء من النفس، فالمرأة التي تدافع عن عرضها أو عن غيرها تكون في حالة دفاع مشروع و كذلك الرجل الذي يدافع عن عرض زوجته أو عرض الغريب.

¹⁹ - سعيد، بوعلي، مرجع سابق، ص ص. 112_113

²⁰ - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، ط 19، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2021،

أما جرائم النفس، فمثل جرائم الاعتداء على الحياة كالقتل وجرائم الاعتداء على سلامة الجسم كالضرب والجرح، وجرائم الاعتداء على الحرية كالخطف و التوقيف غير المشروع، وجرائم الاعتداء على العرض كالاغتصاب والفحشاء وأما جرائم المال فهي مثل جرائم السرقة والنصب والاحتتيال والهدم والتخريب والتعدي على المزروعات والحيوانات وغيرها²¹.

ج- أن يكون الخطر حالاً:

هو الشرط الذي يعبر عنه المشرع الجزائري ب "الضرورة الحالة للدفاع الشرعي" والخطر الحال هو اعتداء لم يتحقق بعد لان حصول الاعتداء وتحققه لا يقوم عليه الحق في الدفاع الشرعي، ويكون الخطر حالاً في صورتين:

1- الصورة الأولى: الاعتداء الوشيك الوقوع.

هي أن الاعتداء لم يبدأ بعد، و لكنه على وشك الوقوع كمن يخرج سلاحه وينتهي بتعبئته بالرصاص، فهنا خطر الاعتداء قد حل رغم عدم وقوع الاعتداء ، أما إذا كان الخطر مستقبلاً كأن يتعرض شخص إلى تهديد بعد سنة من الزمن فإن الشخص الذي يبادر إلى القتل في هذه الحالة لن يكون في حالة دفاع شرعي لأنه كان بإمكانه تجنب الخطر بغير وسيلة.

2- الصورة الثانية: الاعتداء قد بدأ فعلاً ولم ينته.

هي أن الاعتداء قد بدأ فعلاً ولم ينته، أي أن الخطر لا يزال قائماً، كمن يضرب شخص ضربة ويريد إشباعه بمزيد من الضربات فهنا الخطر الحال مزال قائماً يجوز الحق في استعمال الدفاع، و إذا توقف المعتدي عن الضرب، لا يجوز للمعتدي عليه التدرع بحق الدفاع الشرعي، ، لأنه يصبح نوعاً من الانتقام²².

²¹ - سعدي بسيسو، مبادئ القانون العقوبات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1964، ص.281

²² - سعيد بوعلي، المرجع السابق، ص ص111،112

د- أن يكون الخطر حقيقيا:

ينبغي لتبرير الدفاع أن يكون الخطر المحقق بالدفاع جديا حقيقيا مؤكدا لا وهميا أو محتملا و يكفي أن يكون الخطر حقيقيا²³.

ثانيا: الشروط المتطلبية في فعل الدفاع

بالإضافة إلى الشروط الواجبة توفرها في فعل الاعتداء أو الخطر، فإن هناك شروط خاصة بفعل الدفاع الذي يدرأ به المدافع عن النفس أو المال خطرا يتعرض له، بحيث يؤدي عدم مراعاتها رفع الإباحة عنه و تحميل المدافع المسؤولية²⁴ وهذه الشروط هي:

أ - شرط اللزوم :

بمعنى أن يكون فعل الدفاع ضروريا لرد الاعتداء أو هو الوسيلة الوحيدة لتفادي الخطر، أما إذا كان بإمكان المدافع رد الاعتداء بفعل لا يشكل خطرا فليس له الالتجاء إلى أفعال مجرمة ، كأن يكون بإمكانه تجريد خصمه من السلاح دون تعريض نفسه للخطر وكان له فسحة من الوقت لإبلاغ السلطات المختصة.

ب - شرط التناسب :

يعني شرط التناسب أن يلجأ المدافع إلى فعل يكفيه شر الخطر المحقق به فإذا بالغ في رد الفعل اختل شرط التناسب و أصبح عمله غير مشروع . وإذا كانت توجد أمامه أكثر من وسيلة يلجأ إليها فإنه يختار أقلها إحداثا للضرر .

²³ - سعدي بسيسو ،المرجع السابق، ص.284

²⁴ - سعيد بوعلي، المرجع السابق، ص.119

ويجب أن لا يفهم أن التناسب يقتضي أن يستخدم المدافع نفس الوسيلة التي يستعملها المعتدي أو أن يكون هناك مساواة أو تشابه بين ضرر الاعتداء وضرر الدفاع لأن مثل هذا التناسب غير متصور فالمدافع لا يتكهن بالوسيلة المستعملة ولا بالضرر المحدق به²⁵.

الفرع الثاني: قيود الدفاع الشرعي .

إذا توافرت شروط الدفاع الشرعي على النحو الذي ذكر سابقا فإنه يترتب على ذلك إباحة فعل الدفاع الذي صدر من المدافع ولا يعد بالتالي يسأل عنها أو يعاقب عليها، ومع ذلك فإنه قد تتوافر شروط الدفاع الشرعي ومع ذلك يحظر القانون على الأفراد استعمالهم للحق في الدفاع، و ذلك استثناء في حالتين تتمثلان في حظر " مقاومة مأموري الضبط"، و"حظر استخدام القتل العمد كوسيلة دفاع" إلا في حالات محددة على سبيل الحصر. وهذا ما سنعرضه بالتركيز على الأساس القانوني لهذا الحظر (أولا) ثم حظر القتل العمد في غير الحالات المحددة على سبيل الحصر (ثانيا).

أولا : حظر مقاومة مأموري الضبط:

يقوم هذا الشرط على عدة أسس منها:

أ - الأساس القانوني لهذا الحظر:

لا تجيز المادة 248 من قانون العقوبات المصري استعمال حق الدفاع الشرعي المقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية، ولو تخطى هذا الأمر حدود وظيفته، إلا إذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سببا معقولا.

²⁵ - عبد الرحمان خلفي ، 2017 ، المرجع السابق ، 2017، ص.193_194

وبالتالي قدر المشرع أن المهام والواجبات الموكول بها لمأموري الضبط يقتضي تنفيذها دون تعطيل، وبالتالي حظر مقاومة المكلفين بها من مأموري الضبط، حتى ولو شكل أثناء تأديتها خطرا ولو كان غير مشروع²⁶.

ب - المقصود بمأموري الضبط :

يقصد بمأموري الضبط طائفة من الموظفين العموميين في الدولة يقومون بوظيفة الضبطية القضائية والإدارية لتنفيذ أوامر الدولة بقوة مثلا رجال النيابة ورجال الشرطة ورجال الجيش عند الاستعانة بهم، وكذا الموظفين الذين يضيف عليهم المشرع صفة الضبطية²⁷.

ج - شروط حظر مقاومة مأموري الضبط :

يمكن إجمال شروط تفيد الدفاع الشرعي بعدم مقاومة مأموري الضبط بمقتضى المادة 248 من قانون العقوبات المصري فيما يلي:

1 - حسن نية مأمور الضبط :

يثبت توافر حسن نية مأمور الضبط ، وذلك إذا كان يعتقد بأن عمله مشروع، حيث يقوم اعتقاده ذلك على أسباب معقولة. وبالتالي فالعمل غير المشروع لمأمور الضبط لا يجيز استعمال حق الدفاع الشرعي لرده إذا ثبت حسن نيته في تنفيذه لهذا العمل، وذلك كمن يقوم بتنفيذ أمر باطل بالقبض يعتقد أنه صحيح، أو ينفذ أمر صحيح بالقبض على الشخص غير المراد القبض عليه، فطالما ثبت أنه حسن النية فإنه لا يجوز رده بدفاع الشرعي حتى ولو ثبت عدم قيامه بالتثبت والتحري، طالما أن فعله لا يخشى أن ينشأ عنه موت أو جراح بالغة²⁸

²⁶ - أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص. 184

²⁷ - أحمد الرشيدى، أسباب الإباحة في القانون الجنائي المصري والفقهاء الإسلامي، حولىة كلية الدراسات الإسلامية

والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المجلد الأول، العدد 36 ، الإسكندرية، د.س.ن، ص 962.

²⁸ - أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص.186.

أما إذا صدر العمل من أحد الموظفين العموميين من غير مأموري الضبط المشار إليهم سلفاً، و بسبب ما تفتقده أعمالهم من طابع السرعة على خلاف أعمال مأموري الضبط فإذا يجوز بالدفاع الشرعي قبلهم في الحالة التي يشكل فيها العمل خطراً غير مشروع²⁹.

2 - دخول عمل مأموري الضبط في اختصاصه :

يفترض تقييد حق الدفاع الشرعي بحظر مقاومة مأمور الضبط عدم تعطيل أعماله التي تقع في اختصاصه، وبالتالي إذ لم يكن مأمور الضبط مختصاً بالعمل الذي صدر منه، و هدد بالخطر شخصاً فإنه يجوز هذا الأخير ان يقاومه، إذ لا يفترض تنفيذ مأمور الضبط لهذا العمل غير المختص به تحقيق مصلحة المجتمع³⁰.

3- ألا يكون عمل مأمور الضبط مما يخشى أن ينشأ عنه موت أو جراح بالغة :

يفترض في هذه الحالة أن مأمور الضبط قد تجاوز في عمله على نحو قد يؤدي إلى موت أو جروح بالغة، وبالتالي يجوز في هذه الحالة مقاومته حتى لو ثبت حسن نيته. والتخوف من حدوث موت أو جروح بالغة يعتمد على الظروف التي تواجد فيها الشخص، ومدى شعوره أن عمل مأمور الضبط قد يؤديه لموته أو إصابته بجروح بالغة، و تقدير ذلك

يعتمد على معيار موضوعي قوامه الرجل العادي، مع الأخذ في الاعتبار الظروف والملابسات التي أحاطت بالدفاع³¹.

وبالتالي فإنه يجوز مقاومة مأمور الضبط الذي يعتقد خطأ أن المتهم يفر فيطلق عليه النار، أو يقبض بأمر باطل على شخص مصاب إصابة بليغة وفي حاجة لنقله إلى المستشفى ، وقد قضت محكمة النقض المصرية في هذا الشأن بأنه: "إذا كان الضابط قد أجرى تفتيش المتهمة بالإمساك بيدها اليسرى وجذبها عنوة من صدرها، إذ كانت تخفي فيه المخدر محدثاً بجسمها

²⁹ - المرجع نفسه، ص 186.

³⁰ - المرجع نفسه، ص 7

³¹ - المرجع نفسه ، ص188.

العديد من الإصابات، فإنه يكون قد جاوز حدود وظيفته مما يجعل المتهم في حالة تبيح لها مقاومته استعمالاً لحق الدفاع الشرعي³².

ثانياً : حظر القتل العمد في غير حالات المحددة على سبيل الحصر :

يعد القتل العمد أخطر وسائل الدفاع في نطاق الدفاع الشرعي، ولهذا قصر المشرع اللجوء إليه على حالات محددة على سبيل الحصر سواء تعلق الأمر بالدفاع عن النفس أو المال³³

أ - الأحوال التي يجوز فيها القتل العمد للدفاع عن النفس :

حددت المادة 249 قانون العقوبات المصري الأحوال التي يباح فيها للمعتدي عليه أن يلجأ إلى رد الاعتداء عن طريق قتل المعتدي وهي:

1 - فعل يتخوف منه الموت أو جراح بالغة إذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة وتقدير معقولة الأسباب يرجع فيه إلى محكمة الموضوع التي تتمتع بسلطة تقديرية في ذلك، ويقصد بالجراح البالغة الجراح الجسيمة التي يترتب عليها فقد عضو أو تعطيل منفعته أما الجروح البسيطة فلا تجيز الدفاع بالقتل.

2 - إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة. أو اختطاف إنسان³⁴.

ب - الأحوال التي يجوز فيها القتل العمد للدفاع عن المال :

حددت المادة 250 من القانون العقوبات المصري هذه الحالات فيما يلي:
في جرائم الحريق العمدي والسرقات المعودة من الجنايات .

³² - أمين مصطفى محمد المرجع السابق، ص188.

³³ - المرجع نفسه، ص. 188_189

³⁴ - أحمد الرشيدي، المرجع السابق، ص.924_925.

دخول منزل مسكون ليلا أو في أحد ملحقاته³⁵. ويشترط للدفاع بالقتل العمد في هذه الحالة مما يلي:

أن يكون الدخول إلى منزل مسكون بالفعل وإن كان لا يشترط وجود سكان فيه حال سرقة أن يكون الدخول ليلا ويقصد بالليل بين غروب الشمس وشروقها. يترتب على تحديد المشرع للحالات التي يجوز فيها الدفاع الشرعي بالقتل العمد نتيجتين :

- الأولى: لا يجوز الدفاع بالقتل العمد في غير تلك الحالات حتى ولو كان الوسيلة الوحيدة لرد الخطر في ظل الظروف والملابسات التي أحاطت بالشخص، وذلك كالمرأة التي تقوم لصا دخل منزلها نهارا، إذ أن الدخول نهارا في منزل مسكون ليس من الجرائم المحددة التي يجوز بشأنها الدفاع الشرعي بالقتل العمد.

- الثانية: حتى ولو توافرت إحدى الحالات التي يجوز الدفاع فيها بالقتل العمد، يجب أن يبرع شرط التناسب بين فعل الدفاع و هو القتل العمد و الخطر، وبالتالي فإن توافر إحدى هذه الحالات ليس إلا قرينه بسيطة على جواز الدفاع بالقتل العمد، وبحيث ينتفي هذا الحق إذا ثبت عدم تناسبه مع الخطر أو لم يكن هو الوسيلة الوحيدة لرد الخطر، فالدفاع بالقتل حتى مع توافر الحالة المحددة قانونا لا يجيز إذا ثبت أنه كان من الممكن مواجهة الخطر بمجرد الضرب أو الجرح³⁶.

المبحث الثاني: حالات الدفاع الشرعي وآثاره

تظهر مدى أهمية الدفاع الشرعي في الآثار المترتبة عليه من انعدام المسؤولية الجنائية والمدنية، قام المشرع الجزائري بوضع وتحديد شروط يستلزم توافرها، فهي موجبة للقاضي الذي يعتمد عليها لتبيان أن الأفعال الواقعة أو الممارسة حق يتمثل في الدفاع الشرعي، بالإضافة

35 - أحمد الرشيد، المرجع السابق ، ص.925.

36 - أمين مصطفى محمد، المرجع السابق، ص.190.

إلى هذه الشروط يتطرق القاضي إلى الحالات التي يتحقق فيها فعل الدفاع (المطلب الأول) والآثار المترتبة للدفاع الشرعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: حالات الدفاع الشرعي .

يعد الدفاع الشرعي من الأفعال الإجرامية التي أباحها المشرع في القانون الجزائري، غير أن ذلك لا يشمل كل الجرائم فقد حرص تطبيقها على طائفة معينة ومحددة من الجرائم من خلال المواد 33 و 40 من قانون الجنائي الجزائري والتي تشمل الحالات العادية للدفاع الشرعي (الفرع الأول) وحالاته الممتازة (الفرع الثاني)، بالإضافة إلى التمييز بين حالات

الدفاع الشرعي الممتازة وحالاته العادية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: الحالات العادية للدفاع الشرعي .

نصت المادة 39 ق.ع.ج في الفقرة 2 على أن: "إذا كان الفعل قد دفعت إليه الضرورة الحالة للدفاع المشروع عن النفس أو الغير (أولا) أو عن مال مملوك للشخص أو الغير (ثانيا) بشرط أن يكون الدفاع متناسبا مع جسامة الاعتداء".³⁷

أولا : الدفاع الشرعي عن النفس :

حصر المشرع هذه الجرائم في القتل أساسا وفي أعمال العنف، ولكنها في حقيقة الأمر أوسع من ذلك، كما يتبين ذلك من خلال نص المادة 40 الفقرة 1 ق.ع.ج التي أشارت إلى الاعتداء على حياة الشخص أو سلامة جسمه وهذه العبارة الأخيرة تغطي كل أعمال العنف بما فيها جرائم العرض المرتكبة بالعنف.

المقصود بالنفس ليس فقط حياة الإنسان بل أيضا مقومات الشخصية الإنسانية من مواهب وصفات وشرف وكرامة ومكانة اجتماعية وعائلية كما يشمل مفهوم النفس جسد الإنسان

³⁷ - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، ط 7 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008،

وأعضائه، وطالما أن النفس الإنسانية لا تقتصر على الروح أو الحياة فقط فإن كل يمس مقوماته يستوجب الدفاع عنه والقول أن الحياة في خطر لا يعني بالضرورة الموت والمقصود بالخطر هو اختلال التوازن العادي بالنسبة للشخص محل الجرم. وتبعاً لذلك تتخذ الجريمة على النفس مظاهر متعددة بحسب الحق المتعدي عليه أو النتيجة المعاقب عليها ، وهي كالاتي:

أ_ جرائم الاعتداء على حياة الإنسان وسلامة جسده:

حصر المشرع الجزائري جرائم الاعتداء على النفس التي تبيح الدفاع الشرعي في المواد التالية (256،254،274، 271،270،266، 265 264) من قانون العقوبات وهي جرائم الدم وجرائم المساس بسلامة جسم المجني عليه، والقتل العمد بجميع أنواعه سواء كان بسيطاً أو مقترناً بظروف مشددة³⁸ ، ولم يقصد المشرع الجرائم غير العمدية لأن المعتدي فيها وإن أتى الفعل عن وعي وإدراك فإن إرادته لم تتجه إلى تحقيق النتيجة الإجرامية، ولم يستثني المشرع الجزائري المخالفات المتعلقة بهذا النوع من الجرائم من الدفاع الشرعي، عكس المشرع الفرنسي³⁹.

ب - جرائم الاعتداء على الحرية الفردية :

ولهذا الاعتداء عدة مظاهر نذكر منها على وجه الخصوص الاعتداء على حرية الحركة والانتقال وهي الحرية التي يصونها المشرع الجزائري ويحميها من خلال تجريم القبض والحجز التعسفي والخطف المنصوص عليها في 291 ق.ع.ج⁴⁰، فالتهديد بإيقاع جريمة من هذه الجرائم يجيز الدفاع الشرعي.

38 - رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي، ط 3 ، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997، ص.356

39 - راهم فريد، موضوع الدفاع الشرعي من ظروف الجريمة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 47،

بسكرة، جوان 2017، ص340

40 - تنص المادة 291 ق.ع.ج: " يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات كل من اختطف أو قبض أو حبس أو حجز أي شخص بدون أمر من السلطات المختصة وخارج الحالات التي يجيز أو يأمر فيها القانون بالقبض على الأفراد.

ج - الجرائم الماسة الشرف والاعتبار:

كالكذب والسب، وإذا كان الطابع الفجائي هو الغالب على هذه الجرائم حيث لا تكون للمجني عليه فرصة الدفاع، فإن الدفاع المتصور في بعض الحالات كأن يقوم الشخص المقذوف بتمزيق المحرر الذي يحتوي على عبارات القذف قبيل إذاعتها، أو أن يقوم بإتلاف آلة التسجيل التي سجلت عليها العبارات المذكورة، أو أن يقوم بوضع يده على فم المعتدي لمنعه من إخراج العبارات المشينة⁴¹.

د - جرائم الاعتداء على العرض :

تضم على جريمة هتك العرض، جريمة الإخلاء، بالحياء جريمة انتهاك حرمة منزل وفي هذه الجرائم يجوز الدفاع الشرعي لرد الفعل المشكل للجانب المادي لهذه الجرائم، فالقانون الجزائري لم ينص صراحة على الدفاع عن العرض بل اقتصر على المال والنفس فقط، غير أن شرع القانون توسعوا في مفهوم جرائم النفس وأدرجوا معها الدفاع عن العرض، مثل هتك العرض بغير قوة أو تهديد في المادة 57 ق. ع . ج⁴² وهتك العرض بالقوة في المادة 336 ق . ع . ج⁴³ ، والفعل الفاضح والعلني وارتكاب أمر مخل بالحياء في امرأة⁴⁴.

41 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، ط 7 ، المرجع السابق، ص.129

42 - تنص المادة 57 ق . ع . ج: "... الفعل المخل بالحياء بدون عنف والفعل العلني المخل بالحياء واعتياد التحريض على الفسق وفساد الأخلاق والمساعدة على الدعارة والتحرش الجنسي".

43 - تنص المادة 336 ق. ع. ج: " كل من ارتكب جنائية هتك عرض يعاقب بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات وإذا وقع هتك العرض ضد قاصرة لم تكمل السادسة عشرة فتكون العقوبة السجن المؤقت من عشر سنوات إلى عشرين سنة."

44 - بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة ، الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021، ص.29

ثانياً: الدفاع الشرعي على المال :

يجيز القانون بنص المادة 39 ق.ع.ج الدفاع عن النفس أو المال فلم يحدد جرائم بعينها دون أخرى، مما يعني أن يؤخذ النص بمعنى عام وشامل.

وكل الجرائم التي تقع على الأشخاص تجيز أفعال الدفاع الشرعي. فلا فرق بين الجرائم التي تقع على الأجسام أو الجرائم التي تمس العرض والشرف أو الاعتبار، وكذلك الأمر بالنسبة للجرائم التي تقع على الأموال⁴⁵.

لذا ممارسة حق الدفاع المشروع على الأموال يشمل كل الجرائم المرتكبة ضد الأموال المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين الخاصة المكملة له، ومن هذا القبيل جرائم السرقة والهدم والتخريب... وأن يكون الاعتداء على صاحب الشأن أو على غيره.

إن كان كل من التشريع الجزائري والتشريع الفرنسي قد أطلقا ضد خطر الجريمة أيًا كانت، فقد حصر التشريع المصري الجرائم التي تجيز الدفاع على المال حيث قصره في جرائم معينة وردت على سبيل الحصر وهي: جرائم الحريق العمد والسرقة والتخريب والإتلاف وانتهاك حرمة منزل⁴⁶.

الفرع الثاني: الحالات الممتازة للدفاع الشرعي .

نصت المادة 40 ق.ع.ج على حالتين للدفاع الشرعي دون اشتراط لزوم مع فعل الدفاع وتناسبه مع فعل الاعتداء. ويعبر هذا بمصطلح الدفاع الشرعي الممتاز.

أولاً: القتل أو الجرح أو الضرب الذي يرتكب ليلاً لمنع تسلق الحواجز والحيطان أو مداخل المنازل أو الأماكن المسكونة أو توابعها أو كسر الشيء منها أثناء الليل. ويقصد بظرف الليل، وفق الرأي الراجح للفقهاء والقضاة، الفترة التي تبدأ من غروب الشمس إلى شروقها. والعلة هي الليل كظرف زمني هي أن ارتكاب هذه الأفعال ليلاً هو أمر يثير الهواجس، وينذر في أغلب

45 - عبد الله سليمان، المرجع السابق، ص.135

46 - أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائري العام، ط19، المرجع السابق، ص.173.

الأحوال باحتمال وقوع جريمة وما يبعثه في النفس من خوف واضطراب جاعلا المعتدى عليه غير قادر على تقدير حجم الخطر الذي يهدده⁴⁷.

أ - أن يكون التسلق أو الكسر متعلقا بمسكن أو أحد توابعه:

يعتبر مسكنا كل مكان مخصص للسكن مهما كانت طبيعته، ويدخل في مفهوم المسكن كل ما يتصل به من توابع، ويقصد بتوابعه ما اتصل به مباشرة أو يضمه إليه سور، وعليه يمكن ملاحظة أن المادة 40 ق . ع . ج. استعملت مصطلح لمنع تسلق الحواجز أو الحيطان أو مداخل المنازل أو الأماكن المسكونة خاصة في ظل مفهوم المادة 355 ق.ع.ج التي تعرف المسكن المسكون بأنه يعد منزل مسكونا كل مبنى أو دار أو غرفة أو خيمة أو كشك ولو منتقل متى كان معدا للسكن وإن لم يكن مسكونا وقتذاك".

أراد المشرع الجزائري من هذا الحماية الخاصة والتي يعفى فيها المدافع من إثبات شروط الدفاع الشرعي التي تعتبر متوفرة بقوة القانون حماية المسكن المأهول فعلا و غير المأهول، لأن الحماية القانونية المنصبة على حماية السكن باعتباره مكان مخصص لمباشرة مظاهر الحياة التي لا يريد الشخص اطلاع غيره عليها، وبالتالي المادة تقسح للغير التدخل للدفاع عن المسكن باعتباره مال الغير فإن فعل درأ للخطر يعتبر دفاعا شرعيا طبقا للمادة 40 ق. ع. ج.

ب - أن يتم الدخول ليلا :

يجب أن يكون الدخول للمنزل قد تم ليلا، لأن الحكمة التي بمقتضاه، يقرر القانون مثل هذه الحماية، تكمن في ما يتمتع به المسكن من حماية وصيانة أثناء الليل، والليل يقصد به الفترة الواقعة بين غروب الشمس وشروقها المستقر العمل به في القضاء المصري، إلا أن المشرع الجزائري في قانون العقوبات لم يحدد من أين بدأ الليل ومن أين ينتهي مما يفهم منه أنه ترك

⁴⁷ - عبد القادر عدو، مبادئ قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ط 2 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،

الأمر لقاضي الموضوع يحدده وفق كل حالة، والقيام بالفعل ليلا يعتبر دليلا على مدى خطورته وسوء نية صاحبه، لما يوفره الليل من إمكانية للمعتدي لتنفيذ غرضه⁴⁸.

ج - أن يتم الدخول بوسائل غير عادية:

أي أن الدخول إلى المسكن قد تم بوسائل غير عادية، كتسلق الحواجز والحيطان أو مداخل المنازل أو الكسر ، فإذا كان الدخول من الباب بسبب نسيانه مفتوحا، فلا يصبح التدرع بالدفاع الشرعي إذا ارتكب المدافع الجريمة.

د - أن يكون الدخول بغرض ارتكاب الجريمة:

فإذا ثبت مثلا أن دخول المسكن عن طريق تسلق الحواجز أو الحيطان، لم يكن بغرض ارتكاب الجريمة وكان المدافع يعلم بذلك، فإن الإباحة تنتفي عن أفعاله، لأن الإباحة المقررة في هذا البند تقوم على اعتقاد المدافع عند قيامه بفعل الدفاع عن النفس والمال، أن التسلق كان بغرض ارتكاب جريمة.

ثانيا: الدفاع بالقوة عن النفس أو الغير ضد مرتكبي السرقات باستعمال القوة وتفرض هذه الصورة أن يفاجئ صاحب المال بسارق يحمل سلاحا أثناء الشروع بالسرقة، فيضطر صاحب المال إلى الدفاع عن طريق القتل أو الجرح أو الضرب، ويشترط لتبرير هذه الحالة أن يتم الدفاع عن النفس أو الغير ض عمليات السرقة والنهب بالقوة دون ربطها بظرف الليل، والغرض من ذلك وتأمين سلامة الأفراد في الطرق العامة وردع أعمال السطو المسلحة بالقوة والعنف⁴⁹.

الفرع الثالث : التمييز بين الحالات الممتازة للدفاع الشرعي وحالاته العادية :

تختلف الحالات الممتازة للدفاع الشرعي المقررة في المادة 40 من ق.ع.ج، عن حالاته العادية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 39 من نفس القانون، من حيث أنه يجب لقيام حالة الدفاع الشرعي وفقا للفقرة الثانية من المادة 39 ق.ع.ج، إثبات توافر جميع شروطه

48 - عبد الله ، أوهابيه، المرجع السابق، ص.208_209

49 - سعيد بوعلي، المرجع السابق، ص.116_117

المتعلقة بفعل الخطر وفعل الدفاع، في حين أن الحالات الممتازة المقررة في المادة 40 ق.ع. ج تقوم بقوة القانون، أي أنه بمجرد توافر ظرف الليل طبقاً للفقرة الأولى، واستعمال القوة والعنف في السرقات ضد الأفراد طبقاً للفقرة الثانية من هذه المادة، يعتبر الدفاع الشرعي متوفراً، وبالتالي يعتبر القتل والضرب والجرح الذي يقع في كلا من الحالتين السابقتين مبرراً للدفاع الشرعي، ذلك أن ما تضمنته المادة السابقة يعتبر قرينة قانونية على توافر شروط الدفاع فلا يطلب من المدافع إثباتها، فالمتهم في هذه الحالات يعفى فيها من تقديم الدليل على أساس أنه في حالة الدفاع الشرعي⁵⁰.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على فعل الدفاع الشرعي.

ينشأ عن ممارسة حق الدفاع المشروع آثار متعددة تترتب وفق الظروف وحسب الشروط المتوفرة لهذا فعل الدفاع، فبقيامها يعد الفعل مباحاً (الفرع الأول) وعدم وجودها يؤدي إلى انتفاء الدفاع (الفرع الثاني)، كما أن عدم التناسب بين فعل الاعتداء والدفاع ينتج عنه تعسف وتجاوز لهذا الحق (الفرع الثالث) لا وذلك عبر تقدير قرائن وأدلة الإثبات (الفرع الرابع).

الفرع الأول: إباحة فعل الدفاع الشرعي.

يعتبر الدفاع المشروع مسألة موضوعية، ففي حالة كون الفاعل في حالة الدفاع الشرعي لا تقوم مسؤوليته الجزائية (أولاً) والمسؤولية المدنية (ثانياً)، كما أنه يستفيد منها كل من ساهم في ارتكاب الجريمة سواء كان فاعلاً أصلياً أم شريك. وهذا ما سوف نتناوله بناءً على النحو التالي:

أولاً: انتفاء المسؤولية الجزائية.

جاء في نص المادة 39 الفقرة 2 من قانون العقوبات الجزائري بمصطلح "لا جريمة" وهو تعبير يزيل عن الفعل كل صفة إجرامية ويجعله مباحاً سواء وقع في صورة جريمة تامة أو شروع

50 - المرجع نفسه، ص. 117

ومن ثم لا تسلط على الفاعل أي عقوبة فإذا كان الملف على مستوى النيابة العامة يتعين عليها حفظه وإذا كان على مستوى التحقيق تعين إصدار أمر بأن لا وجه للمتابعة .

وإذا كان على مستوى جهة الحكم تعين إصدار أمر بالبراءة وعلاوة على ذلك لا تطبق على الفاعل تدابير الأمن لأن المعني ليس في حالة خطورة⁵¹.

وبالتالي لا عقوبة مطلقا لمن قتل غيره أو ضربه أو أصابه بجروح أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي ودون تجاوز لهذا الحق والأثر المباشر هنا هو أنه لا يترتب على هذه الأفعال أية مسؤولية ولا يعاقب عليه المدافع مادام الفعل مشروعاً وبتعبير آخر وأدق فإنه نزع الصفة الإجرامية عن أفعال سبق جرمتها قواعد التجريم وبالتالي يصبح الفعل المجرم بعد أن كان غير مشروع مبرراً ، ولا يمكن مساءلة الشخص القائم به⁵².

ثانيا : انتفاء المسؤولية المدنية :

اتخذ المشرع الجزائري موقفا صريحا في نص المادة 128 من القانون المدني⁵³ والتي جاد فيها من أحدث ضرر وهو في حالة دفاع شرعي عن نفسه أو عن ماله أو عن نفس الغير أو عن ماله كان غير مسؤول على أن لا يجاوز في دفاعه القدر الضروري وعند الاقتضاء يلزم بتعويض يحدده القاضي" وهذا ما تمسك به القضاء فقد صدر قرار عن المحكمة العليا الغرقة الجزائرية الأولى بتاريخ 1980/01/29⁵⁴ يقضي بأن الحكم الجنائي الذي اعترف فيه للمتهم أنه كان في حالة دفاع شرعي أصبح بعيدا عن كل مسؤولية فيما يخص موت الضحية وأن ذوي هذا الأخير ليس لهم ما يؤهلهم للمطالبة بالتعويض.

⁵¹ - كمال بلارو، أحكام الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، العدد 49، قسنطينة، جوان 2018، ص.14

⁵² - بن خليفة لقمان، دحو سليم الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، جامعة غرداية، 2020، ص.59

⁵³ - الأمر رقم 58_75 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم.

⁵⁴ - نقلا عن: بن خليفة لقمان، دحو سليم، المرجع السابق، ص.60

فقيام المسؤولية المدنية لا بد من تواجد عنصر الخطأ والضرر والعلاقة السببية بينهما وفي الدفاع المشروع لا مجال للقول بخطأ المدافع لأن كل إنسان مهدد بخطر في نفسه أو ماله يدافعه وهو أمر طبيعي لأن غريزة البقاء تفرض عليه ذلك أما السبب المباشر في حدوث ضرر هو الضحية الذي تسبب بخطئه في حدوث الضرر وما خطأ المدافع إلا سبب عارض، وعليه فليس للمعتدي الاستفادة من خطئه طبقاً للقاعدة العامة أنه لا يجوز للشخص أن يستفيد من خطأه.

وعليه فإن إباحة الفعل تقتضي انتفاء المسؤولية المدنية مادام أن المدافع لم يتجاوز حدود الدفاع ولكن قد يحدث أن يكون التجاوز وليد ثورة وانفعال شديد تؤدي إلى انعدام قوة الوعي والإرادة لتقدير خطورة الأفعال أو السيطرة عليها فمثال هذا الفعل ينقصه الركن المعنوي وهو انتفاء الخطأ أو القصد في تجاوز أي أن هذه الحالة شبيهة بحالة الإكراه ولذا فلا يمكن متابعة صاحبه جنائياً ، أما من الناحية المدنية فالمادة 127 من القانون المدني الجزائري⁵⁵ التي تقتضي عدم تحمل المسؤولية المدنية متى أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا بد فيه أو خطأ صدر من المضرور أو من الغير .

وحسب نص مادة 125 من القانون المدني الجزائري⁵⁶ فإنها ترى أنه لا يجوز للمجني عليه أن يرفع ضد المدافع دعوى مدنية للمطالبة بالتعويض⁵⁷ .

الفرع الثاني: انتفاء الدفاع الشرعي.

يقصد به تخلف شروط الدفاع الشرعي في فعل الاعتداء وفعل الدفاع غير شرط التناسب، وتبدو أهمية التفرقة بين انتفاء الدفاع الشرعي وتجاوزه، في أن المتجاوز بحدود الدفاع الشرعي

⁵⁵ - تنص المادة 127 ق.م.ج : إذا أثبت الشخص أن الضرر قد نشأ عن سبب لا يد له فيه كحادث مفاجئ، أو قوة قاهرة، أو خطأ صدر من المضرور أو خطأ من الغير ، كان غير ملزم بتعويض هذا الضرر ، ما لم يوجد نص قانوني أو اتفاق يخالف ذلك.

⁵⁶ - تنص المادة 125 ق.م.ج : "لا يسأل المتسبب في الضرر الذي يحدثه بفعله أو امتناعه أو بإهمال منه أو عدم حيطته إلا إذا كان مميزاً".

⁵⁷ - بن خليفة لقمان ، دحو سليم، المرجع السابق، ص.60

يستفيد من أحكام المواد 283، 277 278 من قانون العقوبات وهي المواد التي تقرر تخفيف العقوبات على من يستفيد من ظروف مخففة، أما إذا تعلق الأمر بانتفاء الدفاع الشرعي، فلا يستفيد من ساهم في ارتكاب الفعل من أحكام التخفيف في المواد السابقة، فيسأل عنه مسؤولية كاملة طبقاً للقواعد العامة للمسؤولية الجزائية⁵⁸.

الفرع الثالث : تمادي الدفاع الشرعي :

إن قيام الشروط اللازمة للدفاع الشرعي لنشوء حق الدفاع مع عدم مراعاة المدافع في دفاعه التناسب بين الدفاع وجسامة الاعتداء، يكون هذا الأخير بصدد تجاوز حدود الدفاع الشرعي، فيصبح فعله غير مبرر، وبالتالي قامت مسؤوليته الجنائية، وفي مثل هذه الحالة يجب التمييز بين الحالة التي يتعمد المدافع تجاوز حدود الدفاع فيسأل عن جريمة عمدية، وفي حالة كون التجاوز مبنياً على خطأ، تنحصر مسؤولية الفاعل في حدود ارتكاب جريمة غير عمدية⁵⁹.

الفرع الرابع: إثبات الدفاع الشرعي.

سبق وأن رأينا أن للدفاع الشرعي حالات عادية تسمح بممارسة هذا الحق ورد الاعتداء والخطر، بالإضافة إلى الحالات الخاصة أو المميزة لها التي يترتب إثباتها كل حسب حالتها:

أولاً: إثبات الدفاع الشرعي في الحالات العادية :

يقع على جهة الاتهام كقاعدة عامة عبء إثبات عدم توفر أي عنصر من العناصر التي تبيح الفعل سواء تعلق الأمر بشروط الاعتداء أو بشرط الدفاع، وأنه يقع على المتهم عبء إثبات توافرها بشتى الوسائل من إقرار الشهود واستحضار الأدلة والبراهين فمن يتمسك بالدفع يجب عليه إقامة الدليل على توافر في هذا الشأن ظهر رأيين:

أ - الرأي الأول: افتراض البراءة في المتهم تجعل من النيابة باعتبارها ممثلة اتهام ومعها المضرور من الجريمة إذا ادعى مدنياً من يتحمل مسؤولية عبء إثبات وقوع الجريمة قانوناً

⁵⁸ - سعيد بوعلي، المرجع السابق، ص.119

⁵⁹ - عبد الله سليمان المرجع السابق، ص.141_142

وقيام مسؤولية المتهم عنها ، ويلتزم فوق ذلك بإثبات الضرر الذي لحقه مباشرة من تلك الجريمة، أي يقع عبء الإثبات على عاتق النيابة أصلا وعلى المدعى بالحقوق المدنية تبعا⁶⁰.

ب - الرأي الثاني: يستند على أن واجب النيابة العامة يقف عن عبء إثبات الجريمة بأركانها وشروطها ويقع على المتهم إثبات الوقائع التي تنفي وجودها، وعليه فالدفاع الشرعي

يعد من قبيل الدفع الموضوعية التي يجب إثارتها خلال سير الدعوى أو النظر في الحكم أو في المذكرات المقدمة، كما يجب التمسك به لدى محكمة الموضوع ولا تجوز إثارته لأول مرة أمام المحكمة العليا إذا كانت وقائع الدعوى كما أثبت لدى محكمة الموضوع لترجح قيام الدفاع الشرعي ومدى تناسب القوة اللازمة الاعتداء تعتبر من الأمور المتعلقة بموضوع الدعوى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بحسب ما تبين لها ويجب الفصل فيها إذا تمسك بها المتهم أو كانت وقائع القضية ناطقة بها⁶¹.

وتقوم محكمة الموضوع بالنظر في الدفع المقدم باعتبارها دفاعا موضوعيا يتطلب التحري والتحقيق من تطور الواقعة وتقديم الأدلة فإذا توافرت كافة أركان الدفاع الشرعي كان من واجبها الحكم بالبراءة لتحقق سبب الإباحة وتحقيق العقوبة إذا تجاوز المدافع حدود الشرعي بنية سليمة ، ولا يتمسك المتهم بالدفاع الشرعي مستعملا اسمه القانوني بل يكف أية عبارة يفهم منها أن المتهم تتوافر لديه هذه الحالة كأن يقول أنه لم يكن معتديا بل أنه كان يرد اعتداء وقع عليه من المجني عليه، هذا ويشترط أن يكون المتهم جادا في تمسكه بدفعه بصفة أصلية لا على سبيل الاحتياط أو لمجرد الافتراض ويجب أن يثار الدفع الأول مرة أمام الجهة القضائية المختصة لأنه من شأنه استثناء قرينة قانونية على توافر أركان الدفاع الشرعي ودليلا على ذلك ما جاء في القرار رقم 23/197 الصادر من الغرفة الجنائية الثانية، القسم الأول من المحكمة العليا، الذي حث على إثارة هذا الدفع في أوانه أمام الجهات القضائية المختصة

⁶⁰ - بعداش إلهام، جعوط كنزة، تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق،

جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2020، ص.17_18

⁶¹ - منصور رحمان، الوجيز في قانون العقوبات الجزائري، دار العلوم والنشر والتوزيع عنابة، 2006، ص.132

بالنظر في أصل الموضوع مع إثبات ذلك وفي حالة ما إذا كانت واقعة الدعوى مرتفعة بذاتها لقيام الدفاع الشرعي يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن تعتمد من تلقاء نفسها للبحث في حالة الدفاع الشرعي تقول كلمتها فيها نفيًا أو إثباتًا وذلك ما تقتضيه واقعة الدعوى مع إباحة المسند إلى المتهم بالتهمة المنسوبة إليه فتكون على المحكمة أن تتعرض لبحث هذه الحالة دون إرغام المتهم على الاعتراف مادام منكر للواقعة وإلا كان حكمها معيبًا وحتى لو أنكر محاميه لاعتقاده بوجود مصلحة لموكله لأن دور المحامي لا يكون من قبيل الاعتراف والاحتياط، وعليه فليس لها فيما بعد الاحتجاج بعدم إثارة المحامي لهذا الدفع لأنه حر في اختيار كل السبل التي تؤدي إلى تبرئة موكله حتى ولو كان من واجبها إصدار الحكم ما دامت مقتنعة بذلك وفقا للواقعة الدعوى دون الحاجة لاعتراف المتهم أو دفاع محاميه⁶².

ثانياً: إثبات الدفاع الشرعي في الحالات الممتازة :

أعفى المشرع الجزائري في الحالة الممتازة للدفاع الشرعي المتهم من الإثبات وبالتالي جعل المدافع يمتاز بمركز أقوى من موقف المعتدي الذي يخضع للشروط العامة في الحالات الممتازة التي نظمها المشرع الجزائري، في المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري والتي من شأنها إنشاء قرينة قانونية على توافر شروط الدفاع وما سنتطرق إليه هو نوعين من القرينة، الأولى قرينة مطلقة لا تقبل إثبات العكس والثانية بسيطة يمكن نفيها وإثبات عكسها، من خلال النص فإننا نفهم بأنها قرينة قاطعة إذ يكفي أن يستعملها المدافع ضمن الدفاع الشرعي والأحوال المنصوص عليها وبالتالي يتخلص من كل مساءلة قانونية، فهو قد قام بفعل أقره القانون، وليس عليه أن يبين توافر شروط ذلك الفعل الذي أصبح مباحا فيما يتعلق بشرط التناسب واللزوم.

لكن القول بأنها قرينة مطلقة يؤدي بالسلطات إلى عدم الاستمرار في إجراءات التحقيق وبالتالي التصريح بحفظ الملف نهائيا لعدم وجود جريمة أصلا، وانتقاء الركن الشرعي لها وبهذا يتخلص من كل مساءلة لأن الفعل الذي قام به يعد من الأفعال المباحة ولهذا نتساءل هل القرينة التي

⁶² - بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص.39

جاءت بها المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري مقارنة بما جاء في النص الفرنسي مطلقة لا تقبل إثبات عكسها أم هي بسيطة يمكن نفيها، وبالأخص عندما يتبين أن المتهم كان على علم يقين بعدم وجود خطر يهدده وسندرس الحالتين معا في الفقه الفرنسي ثم ندرج موقف المشرع الجزائري من هذه القرينة⁶³.

أ - اعتبارها قرينة باتة :

يعتبر القضاء الفرنسي هذه القرينة قاطعة والدليل على ذلك القضايا الكثيرة التي عالجتها المحاكم في هذا الشأن، ومن بين هاته القضايا نجد:

1 - قضية السيدة (جوفوس) التي قتلت أحد جيرانها الذي حضر أثناء الليل بعد تسلقه صور حديقة منزلها لوضع خطاب رسالة غرام أسفل شباك ابنتها.

2 - قضية (بوشرون) حيث اتهم فيها هو وابنته بقتل عشيق ابنته الذي كان يعلم مسبقا بوجود تلك العلاقة بين ابنته والضحية وانتظره في منزله وعند تسلقه لصور الحديقة في الظلام قام بقتله، ولقد أقرت ابنته أنه كان يعلم بذلك وأنه دخل لمقابلتها.

وقد صدر حكم محكمة الجنايات ببراءة كل من السيدة (جوفوس) والسيد (بوشرون) وذلك استنادا للنص الفرنسي المقابل للمادة 40 من قانون العقوبات الجزائري وهي من الحالات الممتازة للدفاع الشرعي وقد علق الفقه على هذه القضايا بأن ظروف ارتكاب الأفعال هي التي أملت تلك الأحكام وتعتبر هذه الأحكام دليل على أن القضاء الفرنسي يأخذ بفكرة القرينة القانونية القطعية.

ب - اعتبارها قرينة بسيطة :

عاد القضاء الفرنسي مرة أخرى لتغيير رأيه في طبيعة القرينة القانونية من قاطعة إلى بسيطة يمكن نفيها وإثبات عكسها وهنا بعد إدانة محكمة الجنايات بباريس أحد الأشخاص لأنه جرح

⁶³ - بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة ، المرجع السابق، ص.40

شخصاً فجأة في مكتبه ليلاً وكان هذا الأخير على موعد مع الجاني، ومن الواضح من خلال هذا الحكم أن محكمة الجنايات أقرت بأن القرينة التي تنشئها المادة 40 ق.ع.ج ليست قرينة قاطعة وإنما تقبل إثبات العكس، ولكن يوجد اتجاه آخر يرى بضرورة إعطاء هذه القرينة صفة الإطلاق بحيث لا تقبل إثبات العكس، وذلك حتى بتحقيق هدف المشرع وهو حماية المساكن ليلاً، لأنه لو علم كافة الناس بأن صاحب المسكن قد منعه القانون حقاً مطلقاً لإطلاق النار من مسكنه دون أن يسأل فإن ذلك يؤدي إلى احترام الناس لحرمة مساكن الغير وعدم التجرؤ على دخولها بدون إذن صاحبها⁶⁴.

أما موقف المشرع الجزائري فإنه في الواقع يعتبر هذه القرينة قاطعة وهذا وفق ما هو منصوص عليه في المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري وتعتبر بسيطة من جهة أخرى بالنسبة للقضاء حيث أنه يمكن لجهة الاتهام تقديم الدليل على عدم توفر الحالات الممتازة لعدم توفر ظرف الليل وانعدام فعل التسلق، والمشرع الجزائري أعفى المتهم في حالة الدفاع الشرعي بالنسبة للحالات الممتازة، وهذا يدل على أنه غير الحالات الممتازة يجب على المتهم الذي يتمسك بالدفاع الشرعي أن يقدم الدليل على توافر شروطه.

والملاحظ في المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري أن ظاهر النص يفيد بأنها قرينة قاطعة، ولكن الأخذ بهذه القاعدة في إطلاقها يؤدي على بعض الأحيان إلى نتائج غير مقبولة وذلك لأنه ليس من العدل أن يستغل المدافع هذا النص ليقوم بفعل الدفاع بدون قيد إذا ثبت أنه علم مسبقاً بفعل الغير كما تبينه الأحكام الواردة من القضاء الفرنسي⁶⁵.

⁶⁴ - بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص. 41_42

⁶⁵ - عبد الله سليمان المرجع السابق، ص. 114_115

ثالثا : موقف التشريع والقضاء من مسألة الإثبات

أ - موقف المشرع الجزائري :

سكت المشرع الجزائري عن مسألة عبء الإثبات الموضوع بصفة عامة والدفاع بصفة خاصة وقد اكتفى بمادتين هما المادة 39 ق.ع.ج والمادة 40 ق.ع.ج حدد فيهما القواعد العامة والخاصة للدفاع الشرعي دون أن يتطرق لمن يتحمل عبء إثبات الدفاع المشروع والذي كما سبق قوله غالبا ما يكون في شكل دفع موضوعي يتمسك به المتهم ليبرر أفعاله ولكن القول أن القرينة الواردة بالمادتين 40 من قانون العقوبات هي قرينة بسيطة تتماشى أكثر وجهة النظر المشرع الجزائري الذي يعتمد بالنية بالنسبة لشخص الجاني اعتدائه بالفعل المرتكب⁶⁶.

ب - موقف القضاء :

اتخذت المحكمة العليا قرارا على ضرورة إثبات بالنسبة للقواعد العامة للدفاع المشروع الواردة في الفقرة الثانية من المادة 39 ق.ع.ج . ج يختلف عن الإثبات للقواعد الخاصة للدفاع المشروع الوارد في المادة 40 ق.ع.ج أو كما تسمى بالحالات الممتازة للدفاع الشرعي بالنسبة للأولى استقرت المحكمة العليا أن عبء إثبات الأفعال المبررة ومنها الدفاع الشرعي يقع على عاتق المتهم فمن يدعي أنه كان في حالة دفاع مشروع يقع عليه عبء إثباته وذلك أمام أي وجهة تمسك به أمامها سواء جهة التحقيق أو أمام جهة الحكم، فعليه أن يثبت توافر شروط الدفاع المشروع طبقا للفقرة الثانية من المادة 39 من قانون العقوبات أي بأن فعله كان لدرء خطر حال وغير مشروع، وأنه كان ضروريا ولازما للدفاع وأنه كان متناسبا مع الاعتداء فإذا اقتنعت جهة التحقيق بتوافر هذه الشروط أصدرت أمر بانتفاء بالألا وجه للمتابعة أما إذا لم تقتنع فتقوم بإحالته على المحكمة هذه الأخيرة التي اقتنعت بتوافر الشروط الدفاع قضت ببراءة المدافع وإن لم تقتنع بإفادته.

⁶⁶ - كمال بلارو، المرجع السابق، ص.13

أما بخصوص الإثبات طبقا للمادة 40 من قانون العقوبات الجزائري، فإن المحكمة العليا في تغييرها لنص هذه المادة اعتبرتتها قرينة للدفاع المشروع، وإنما عليه أن يثبت إحدى الحالات الواردة في المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري ونفس التأويل أخذته محكمة النقض القرينة فيما يتعلق بنص المادة 329 من قانون العقوبات الفرنسي التي تقابله المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري، وقد سماها الفقه الفرنسي بالحالات الممتازة للدفاع الشرعي لأنها تضع المدافع في موقف أقوى من موقفه الحالات المنصوص عليها في المادة 39/2 من قانون العقوبات الجزائري⁶⁷.

⁶⁷ - بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة، المرجع السابق، ص.44

الفصل الثاني:

نظام قانوني لتجاوز حدود

الدفاع الشرعي في تشريع

الجزائري والمصري

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

المبحث الأول: ماهية تجاوز حدود الدفاع الشرعي.

يندرج تجاوز الدفاع الشرعي ضمن الآثار المترتبة لسلوك الدفاع الشرعي، نتيجة تخطي المدافع لحدود حق الدفاع في حالة رد الخطر اللاحق به، ويخرج عن نطاقه في استعمال هذا الحق فيصبح الدفاع غير مشروع ولا بد من حصر مفهومه ومقصده (المطلب الأول) وكالدفاع الشرعي في حالة تحقيق عناصره ووفق ظروف الوقائع يكون المدافع في صدد عدة حالات وأحكام لتجاوز الدفاع الشرعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم تجاوز حدود الدفاع الشرعي.

يستوجب تحديد المقصود القانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي واستيعاب معناه (الفرع الأول)، التفرقة بين شروط الخطر وشروط الدفاع، والاختلاف الموجود بين التجاوز وسوء استعمال حق الدفاع الشرعي (الفرع الثاني). وعلى هذا الأساس يمكن إدراج الشروط اللازمة لتجاوز حق الدفاع (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مقصود تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

يرى أغلب الفقه أن تجاوز حدود الدفاع الشرعي هو انتفاء التناسب بين جسامة فعل الدفاع والخطر الذي هدد المعتدى عليه، وذلك على الرغم من توافر سائر شروط الدفاع بعبارة أخرى يقصد بالتجاوز استعمال قدر من القوة يزيد على ما كان كافيا لدرء الخطر وبالتالي ليس المقصود انتفاء أي شرط من شروط الدفاع الشرعي⁶⁸، إنما المقصود هو انتفاء شرط معين هو شرط التناسب، أما إذا انتفى شرط سواه فليس للدفاع الشرعي وجود ولا محل بعدئذ للبحث في تجاوز حدوده، لأن التجاوز يفترض أصلا ثبوت حق الدفاع الشرعي بشروطه السابقة. ويعرف أيضا تجاوز حدود الدفاع الشرعي بأنه يبلغ مدى لا يقتضيه رد العدوان بل كان يكفي لتحقيق هذا الغرض فعل أقل جسامة، كأن يصفع المعتدى ويلكمه ويركله أو يحدث به عاهة في حين كان الصفع يكفي، أو أن يقتله في حين كان الضرب يفي بالغرض، وزيادة المدافع

⁶⁸ - منصاري صليحة بن عثمان أيمن الآثار القانونية لتجاوز حدود الدفاع الشرعي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022، ص.28

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

إما أن يكون ثمرة لخطئه في تقدير جسامة العدوان أو لخطئه في تقدير ما يلزم لدفعه، ولما كان الدفاع الشرعي لا ينتج أثره المبيح إلا عند اكتمال شروطه ومنها التزام حدوده فإن تمادي المدافع في دفاعه يجعل فعله غير مشروع.

وبهذا فإن تخلف شرط من شروط فعل الاعتداء المستوجبة لقيام الدفاع الشرعي ينفي به حق الدفاع الشرعي قانوناً، فإذا كان الخطر مشروعاً أو كان مستقبلاً فلا نكون بصدق الدفاع الشرعي وإنما في محيط التجريم، كذلك إذا لم يكن الدفاع لازماً ولم يكن موجهاً لمصدر الخطر فإن سبب الإباحة لا يقوم قانوناً، أما شرط التناسب فهو يفترض توافر الشروط الأخرى مجتمعة والتي بها يثبت الحق قانوناً، وعليه إذا تخلف التناسب بين جسامة الخطر والدفاع كنا في نطاق التجاوز⁶⁹.

فنجد أنه يثور تساؤل حول الوقت الذي يبدأ فيه التجاوز، ولقد جعل شراح القانون لهذا الوقت أو تلك اللحظة صورتين:

الأولى: يبدأ فيها التجاوز منذ ارتكاب الواقعة، بمعنى أن التجاوز يبدأ ببداية الفعل، ومثال ذلك: من يضربه شخص صفقة فيرد عليه بضربه بطلق ناري أو بسكين فيقتله، فهنا التجاوز بدأ منذ بداية الفعل، فلو أنه دافع بما يكفي لما كان هناك تجاوز.

الثانية: ويبدأ فيها التجاوز بعد فترة من ممارسة الفعل المباح، يخرج بفعله من نطاق الإباحة إلى نطاق التجاوز، مثال ذلك أن يرد على من يصفعه بعدة صفعات أو لكلمات وكان يكفيه أن يرد بوحدة أو اثنين فقط.

ففي الحالة الأولى يكون مسؤولاً مسؤولة كاملة على خلاف الصورة الثانية التي يكون مسؤولاً فيها عن القدر الزائد فقط.

⁶⁹ - بن عربية خالد، تيرمسين هاني، جرائم القتل وأعمال العنف المبررة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية

الحقوق، جامعة غرداية 2018، ص.60

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص عناصر تجاوز حدود الدفاع الشرعي، لأن التجاوز قانونا يقوم على عنصرين هما: العنصر المادي والعنصر المعنوي⁷⁰.

العنصر المعنوي:

يقصد به أن لا يكون المدافع قد تعمد إحداث ضرر أشد مما يستلزمه الدفاع لكي يرد الاعتداء، أي أن كل الأفعال التي أتى بها المدافع لرد العدوان كانت بنية سليمة، وذلك لأن اعتقاده أنه في حدود الدفاع الشرعي وأن دفاعه لا يزال متناسبا مع القدر اللازم من القوة لدفع خطر التعدي فلا شك في انتفاء المسؤولية في هذه الحالة، لأنه يكون قد تجرد من حرية الإرادة والتميز على نحو لا تقوم به أي جريمة لعدم توفر الركن المعنوي.

نستنتج أن من يدفع بكل قوته خطر اعتداء ويتجاوز حدود الدفاع الشرعي دون أن يتعمد إلحاق ضرر بالمعتدي نتيجة للحالة النفسية التي كان فيها بل كان معتقدا أن ما يقوم به هو حقه في الرد والمدافعة فهو معذور لأنه لم يكن متعمدا في دفاعه⁷¹.

العنصر المادي:

ويعني الإضرار بمصلحة المعتدي بقدر يفوق الخطر الذي يتهدد المعتدى عليه بفعل الاعتداء وعليه فالتجاوز هو استعمال قدر من القوة يزيد على ما كان كافيا لرد الخطر أي خروج عن الحدود المقررة قانونيا لجسامة الدفاع لذلك كان غير مشروع من الناحية الموضوعية، وجعل الحساب أمرا فاصلا في موضوع التجاوز غير مقبول، فلا يتصور تعداد عدد الضربات التي وجهها المدافع للمعتدي في سبيل رده للاعتداء الواقع عليه، فهي لا تحسب من ناحية الكم بل من ناحية المدى⁷².

70 - راشف صبرين، سعدي فاطمة المرجع السابق، ص.19_20

71 - فتيحة رزاق، تجاوز حد الدفاع الشرعي بين الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم

الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية 2020، ص.52_53

72 - رماش رمزي، فرج مراد، المسؤولية الجزائية في حالة الدفاع الشرعي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد

البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022، ص.36_37

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

الفرع الثاني: الفرق بين التجاوز وسوء استعمال حق الدفاع الشرعي .

تختلف آراء الفقهاء حول كون التجاوز في الدفاع الشرعي هو سوء استعمال الحق (أولاً) أو وجود اختلاف فيما بينهما (ثانياً) بالتالي:

أولاً: تجاوز الدفاع الشرعي هو سوء استعمال الحق :

إن التجاوز في حدود الدفاع الشرعي وإساءة استعمال الحق مترادفان في المدلول، إذا استعمل الإنسان حقه لكن دون احتراس وتثبت فيما يمكن فيه الاحتراس، فيفضي هذا إلى الإضرار بالغير، وهذا ما يعرف بالخطأ، سواء أكان خطأ في القصد، أو كان خطأ في الفعل فذلك كله إساءة في استعمال الحق يترتب عليه تعويض الضرر الذي أصاب الغير، لأنه كان يجب عليه التثبت والانتباه في كل من القصد والفعل، فإذا قصد في ذلك تحمل نتيجة فعله، ومن ذلك ما لو استعمل المدافع في الدفاع الشرعي سلاحاً لا تدعو إليه ضرورة الدفاع فأدّى إلى ضررٍ، حينها يكون دفاعه قد تجاوز حد التناسب من الأخف إلى الأثقل ما يوجب تعويض الضرر، لأن أموال الناس ودماءهم معصومة لا تهدر بحال وما قام به من أفعال هو إساءة في استعمال الحق وتجاوزاً⁷³.

ثانياً: اختلاف تجاوز الدفاع الشرعي عن سوء استعمال الحق :

ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بخلاف ذلك، حيث فرقوا بينهما واستندوا في ذلك إلى أن إساءة استعمال الحق ما هو إلا خروج عن الغاية التي شرع هذا الحق من أصحاب هذا الرأي أن للإساءة صورتين، الأولى أن توجه القوة ابتداء بقصد الانتقام كما لو كانت فتاة ترعى قطعاً من المعز وتركتها ترعى في أرض الغير، فنهض المعتدى على زرعه وضرب الفتاة. أما الصورة الثانية فهي أن يستعمل المدافع القوة لرد الاعتداء، ولكنه يتجاوز حدود حقه بسوء

⁷³ - فتيحة رزاق ، المرجع السابق، ص.53_54

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

نية، وهذه الصورة تختلط بحالة التجاوز، ولكن الذي يفرق بينها وبين حالة التجاوز أنها تتميز بسوء النية⁷⁴.

الفرع الثالث : شروط تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

مسألة تجاوز حدود الدفاع المشروع تتطلب تحقق ثلاثة شروط: وجود الحق في الدفاع (أولاً)، أن يتجاوز المدافع حدود الدفاع الشرعي (ثانياً) وحسن النية (ثالثاً).

أولاً : وجود الحق في الدفاع :

فإذا لم يكن هناك خطر حال وغير مشروع، أو لم يكن الدفاع ضرورياً فالقول بوجود الحق في الدفاع غير وارد أصلاً حتى يمكن لنا أن نبحث عن مسألة تجاوز حدود الدفاع المشروع، فإذا انتفى السبب وهو: "وجود الحق"، انتفى المسبب عنه بالضرورة وهو: "التجاوز".

فحالة حدود تجاوز الدفاع المشروع لا تقوم إلا إذا نشأ للمجني عليه حق في الدفاع عن نفسه⁷⁵.

ثانياً : أن يتجاوز المدافع حدود الدفاع الشرعي :

إذا نشأ للمدافع حق الدفاع الشرعي، فهو مقيد في استعماله بالتزام حدوده والتي تتمثل في لزوم تناسب القوة التي يستعملها لصد فعل الاعتداء، فيلتزم المدافع بالقدر الضروري الكافي لدرء الاعتداء، كما يلتزم بالألا يلجأ إلى القتل إلا في الأحوال التي نص عليها المشرع صراحة وأوردها ذكرها على سبيل الحصر، فإن يلتزم بذلك، بأن تجاوز حد التناسب العام أو لجأ إلى استعمال القتل في غير الحالات المسموح بها، كأن يقتل السارق الذي لا يحمل سلاحاً والذي لا تعالا جريمته من الجنايات عد متجاوزاً لحدود حق الدفاع الشرعي⁷⁶.

74 - لريد محمد أحمد ، تجاوز حدود الدفاع الشرعي دراسة مقارنة مجلة أفاق العلوم ، كلية الحقوق، جامعة سعيدة، العدد الثامن، ج2، جوان 2017، ص.90

75 - صلاح الدين جبار ، الدفاع المشروع، مجلة صوت القانون المرجع السابق، ص.39

76 - ميموني عبد الرزاق بن شتيوي محمد ياسين تجاوز الدفاع المشروع في القانون الجنائي المقارن، مذكرة ماستر . ، كلية الحقوق، جامعة غرداية، 2021، ص.22

ثالثاً : حسن النية :

قد يكون تجاوز حدود الدفاع المشروع، عن حسن نية، وقد يكون عن سوء نية. ويحدث التجاوز عن حسن نية نتيجة خطأ، حيث يخطئ المدافع تقدير دفاعه في تجاوز به التناسب المطلوب بينه وبين الخطر المحقق به⁷⁷.

وتجاوز حدود الدفاع المشروع عن حسن نية يكيف قانوناً على أنه جريمة غير عمدية (إذا نص القانون على إمكان ارتكاب تلك الجرائم (خطأ لأن التجاوز هو وليد إهمال وسوء تقدير للأمر، ولا يصدر عن الشخص العادي الذي يوجد في نفس ظروفه: فإذا كان يكفي في رد العدوان مجرد الضرب أو الجرح، فقتل المعتدي يعتبر تجاوزاً لحدود الدفاع المشروع، فيسأل عن جريمة القتل الخطأ حتى في الظروف المنصوص عليها في المادتين 39 و 40 من قانون العقوبات).

أما تجاوز حدود الدفاع المشروع عن سوء نية، فيحدث إذا كانت إرادة المتهم منصرفة إلى غير رد الاعتداء الواقع عليه أو الذي سيقع، كأن يكون للقصاص أو للانتقام، فإن حالة الدفاع المشروع لا تكون متوفرة، فالمتهم هنا سيء النية يقصد الفعل لذاته لأنه يعلم أن فعله كان أشد مما يستلزمه رد العدوان، فإنه في هذه الحالة لا يسأل عن جريمة غير عمدية باعتباره تجاوز حدود دفاعه المشروع، وإنما عن جريمة عمدية⁷⁸.

⁷⁷ - صلاح الدين جبار ، الدفاع المشروع، مجلة صوت القانون المرجع السابق، ص.39

⁷⁸ - صلاح الدين جبار الدفاع المشروع (دراسة فقهية تحليلية لحق الدفاع المشروع في الشريعة الإسلامية والقانون

الوضعي)، حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر ، العدد 27 ، الجزائر، أكتوبر 2015، ص.177

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

المطلب الثاني: أنواع وحكم التجاوز الشرعي .

يقع تجاوز حدود الدفاع بقيام وتوفر مجموعة من الشروط فيكون المدافع أمام عدة حالات، تتخذ عدة أشكال (الفرع الأول)، فتخضع كلها حسب الحالة لأحكام قانونية منصوصة في القواعد العامة أو تطبق عليها القوانين الخاصة (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أنواع التجاوز الشرعي :

يسأل مسؤولية جزائية كاملة إذا كان التجاوز بسوء النية (أولاً)، يمكن أن يقام التجاوز على شكل حسن النية، فتكون المساءلة على أساس مسؤولية جزائية غير عمدية (ثانياً)، كما أن التجاوز قد لا يقتصر بعمد أو خطأ (ثالثاً).

أولاً: التجاوز بحسن نية :

في هذه الحالة يكون الشخص الذي تجاوز حدود الدفاع الشرعي لم يقصد إحداث أشد مما يستلزمه الدفاع، فيعرف المتجاوز حدود الدفاع الشرعي بنية سليمة بأنه ذلك الشخص الذي يعتقد بأن القانون قد خول له ارتكاب الفعل الذي أتاه أثناء قيامه بالدفاع، وأن الفعل الذي ارتكبه هو السبيل الوحيد والملائم لرد الخطر الذي كان يهدده. بمعنى أدق هو ذلك الشخص الذي لم يتوفر لديه القصد الجنائي، كأن يخطئ المدافع في تقدير قوة الاعتداء الواقع عليه أو القوة اللازمة لرد هذا الاعتداء . وعلى هذا الأساس فإن المتجاوز يكون مسؤولاً عن جريمة غير عمدية ويكون تقدير ذلك من اختصاص قاضي الموضوع، وهذا ما خلص إليه في كثير من الأحيان القضاء المصري وما لم نجد له أثر عندنا في الجزائر⁷⁹.

ثانياً: التجاوز بسوء نية :

يعرف الشخص الذي يتعدى حدود الدفاع الشرعي بنية غير سليمة، بأنه ذلك الشخص الذي يقصد إحداث ضرر أشد مما يستلزمه القانون على عكس النوع الأول، بحيث يكون للمدافع

⁷⁹ - عبد العالي بو صنوبر، تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 ، العدد 48، سكيكدة، ديسمبر 2016، ص.77.

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

في هذا النوع من التجاوز إمكانية تقدير مقدار الخطر الذي يهدده وفي وسعه تحديد القوة اللازمة لدفع هذا الخطر. وبالرغم من ذلك فإنه يعمد إلى استعمال قوة أكبر مما يستلزمه الدفاع لا لشيء إلا من أجل الانتقام؛ فالتجاوز في هذه الحالة يكون بفعله قد قصد إحداث الضرر الأشد، فيتوفر لديه القصد الجنائي كاملاً، فيكون مسؤولاً مسؤولية جنائية كاملة، وتطبق عليه القواعد العامة⁸⁰.

أي أنه يسأل عن جريمة عمدية ويوقع عليه العقاب المقرر لها، وللقاضي أن يخفف عنه العقوبة إذا التمس له عذراً مخففاً، وهذا ما عبرت عنه الفقرة الأخيرة من المادة (253) جزاء عماني حينما ذكرت بأنه: " لا يعتبر المجرم في حالة الدفاع المشروع إذا لم يكن على اعتقاد بأن الاعتداء على الأشخاص أو الأموال كان غرض المعتدي المباشر أو بنتيجة ما يلقاه من المقاومة في تنفيذ مآربه" أي أنه إذا ثبت أن المدافع كان يعلم بغرض المعتدي أو مدى خطورة فعله فإنه لا يستفيد من القرينة التي تقررت لمصلحته ويخضع فعله للقواعد العامة، أي ضرورة توافر شروط الدفاع وبصفة خاصة شرط التناسب بين فعله وفعل المعتدي، فقد يكون المدافع استغل هذا الظرف لكي يتمكن من الانتقام من المعتدي فهنا يكون قد بيت النية للتخلص من الأخير، ويمكن استخلاص النية من واقع الظروف التي أحاطت بالواقعة.

للإشارة فإن المعتدي يتحول إلى معتدى عليه فيمكنه أن يرد الاعتداء الذي يقع عليه ويكون في حالة دفاع شرعي⁸¹.

80 - ا عبد العالي بو صنوبر، نفس المرجع السابق، ص. 77

81 - بحيرة نصر الدين شايب الذراع عيسى، ضوابط الدفاع المشروع في قانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية

الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021، ص. 60

ثالثاً : التجاوز الذي لا يقترن بعمد أو خطأ :

إذا كان التجاوز مبنياً على أسباب معقولة لدى المدافع تجرد فعله من العمد والخطأ، كما لو كان وليد الاضطراب ودقة الموقف اللذان بلغا حداً أزال سيطرة لإرادته عليهما، في هذه الحالة تنتفي عن المدافع المسؤولية الجنائية، وعلة انتفائها هو انتفاء الركن المعنوي للجريمة⁸².

الفرع الثاني: حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

يطبق على تجاوز الدفاع الشرعي أحكام القواعد العامة (أولاً) ، وأحكام النصوص الخاصة المكرسة في قانون العقوبات الجزائري(ثانياً).

أولاً: حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعي طبقاً للقواعد العامة :

طبقاً للقواعد العامة يترتب على تجاوز حد الدفاع الشرعي انتفاء وصف الإباحة، و اعتبار الفعل جريمة ولكن تحديد وصف الجريمة يتوقف على مدى توفر القصد الجنائي لدى الجاني، فإذا كان التجاوز عمدياً كان مسؤولاً عن الجريمة العمدية التي ارتكبها كمن ينتهز فرصة الاعتداء عليه بالضرب فيقتل المعتدي عمداً بينما كان بإمكانه الاكتفاء بالضرب فإذا

أخطأ المدافع تقدير موقفه تقدير خاطئ غير مقصود فاعتقد أن الوسيلة التي استعملها هي اللازمة لرد الاعتداء كان مسؤولاً عن الجريمة التي ارتكبها بوصف الخطأ الغير العمدي، مثال: يتعرض المدافع للتهديد بإطلاق النار فوق رأسه، فيرد على المعتدي بنفس الطريقة لكنه لسوء حظه لا يحكم التصويب و يتسبب في وفاته.

أما إذا اثبت أن المدافع كان لديه أسباب معقولة ليبرر هذا التجاوز الذي ارتكبه بحسن نية انتفى لديه الخطأ الغير العمدي وانتفت مسؤوليته الجنائية⁸³.

⁸² - لريد محمد أحمد، تجاوز حدود الدفاع الشرعي (دراسة مقارنة ، مجلة تاريخ العلوم كلية الحقوق، جامعة سعيدة، العدد

الأول، د.س.ن، ص.7.

⁸³ - راشف صبرين، سعدي فاطمة، المرجع السابق، ص. 30.

ثانيا: حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعي طبقا للنصوص الخاصة :

ورد في تقنين العقوبات الجزائري نصوص خاصة تنظم حالات تجاوز حدود الدفاع الشرعي نكتفي بذكر البعض منها:

أ _ العذر القانوني الوارد بنص المادة 277 من قانون العقوبات الجزائري

نصت المادة 277 من قانون العقوبات الجزائري على ما يلي: "يستفيد مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب من الأعذار إذا دفعه إلى ارتكابها وقوع ضرب شديد من أحد الأشخاص."

يتضح من خلال هذا النص، أن مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب يستفيد من العذر المخفف إذا دفعه إلى ارتكابها وقوع ضرب شديد من أحد الأشخاص ويمكن أن نفهم أننا أمام حالة من حالات تجاوز حدود الدفاع الشرعي، فإن المدافع لم يوجه دفاعه إلى مصدر الخطر بلا إلى شخص آخر كان يصاحب المعتدي فقتله أو جرحه أو ضربه. ولا يشترط لتطبيق هذا النص والاستفادة من العذر القانوني في كل حالة ارتكب فيها شخص جرائم القتل والجرح أو الضرب بعد أن وقع عليه ضرب شديد من أحد الأشخاص بحيث لا تتوافر جميع شروط الدفاع الشرعي لدى هذا الشخص حتى يستطيع الاحتجاج بقيام حالة الدفاع، فإما أن فعله لم يوجه تماما إلى مصدر الخطر بل وقع على شخص آخر لم يقع منه الاعتداء وكان ذلك بسبب رغبة من وقع عليه الضرب الشديد في الانتقام من الضارب ، وإما أن من وقع عليه الضرب فقط قد تجاوز بفعله جسامة الخطر الذي كان يتهدهده ، إن نص المادة 277 ق.ع. لا شك أنه ينظم حالات تجاوز حدود الدفاع الشرعي المنصوص عليها بالمادة 277/39⁸⁴.

ب - العذر القانوني الوارد في المادة 278 من قانون العقوبات الجزائري

تنص المادة 278 من قانون العقوبات الجزائري على ما يلي: " يستفيد مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب من الأعذار إذا ارتكبها لدفع تسلق أو ثقب أسوار أو حيطان أو تحطيم

⁸⁴ - رماش رمزي فرج مراد المرجع السابق، ص. 47 .

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

مداخل المنازل أو الأماكن المسكونة أو ملحقاتها إذا حدث ذلك أثناء النهار، وإذا حدث ذلك أثناء الليل فتطبق عليه أحكام الفقرة الأولى من المادة 40 "

يتضح من هذا النص بالرجوع إلى المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري أن الأفعال المذكورة في هذه المادة هي نفسها التي تبرر الحالات الممتازة للدفاع الشرعي بشرط ان يقع الاعتداء أثناء الليل أما إذا وقع الاعتداء المنصوص عليه بنص المادة 278 ق.ع.ج في النهار فان فعل الدفاع الذي يترتب عليه القتل والجرح والضرب يدخل ضمن الأفعال التي تترتب لها القانون عذرا مخففا للعقاب⁸⁵ .

ج - العذر القانوني الوارد في المادة 279 من قانون العقوبات الجزائري

إن المادة 279 ق.ع. ج تنص: " يستفيد مرتكب القتل والجرح والضرب من الأعذار إذا ارتكبها أحد الزوجين على الزوج الآخر أو على شريكه في اللحظة التي يفاجئه فيها في حالة تلبس بالزنا".

إن هذه المادة قد نصت على عذر مخفف لمن تعدى حدود دفاعه، لكن حصرها في بعض النقاط أو في بعض الشروط، وهي أن تتوفر في الجاني صفات الزوج لكي يتحقق ويستفيد، كما يستوجب أيضا أن يكون الزوج مفاجئ بحالة الزنا المتلبس بها من زوجته، وأن يكون قتله لحظة وقوع الزنا أي الزوج ومن يزني معه، أما في غير هذه الحالات الثلاث الوارد ذكرها أعلاه فلا يستفيد الجاني من العذر المخفف⁸⁶.

⁸⁵ - قاسمي مسعود بن الظاهر رانيا المرجع السابق، ص.44

⁸⁶ - مداني كريمة إعفاء المتهم من العقوبة وتخفيفها في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، جامعة عبد

الحميد بن باديس مستغانم، 2019، ص.23

د - العذر القانوني الوارد في المادة 280 من قانون العقوبات الجزائري

يعاقب قانون العقوبات الجزائري في نص المادة 274⁸⁷ من يرتكب جريمة الخصاص بالسجن المؤبد ورغم قسوة هذه العقوبة فإن مرتكبها يستفيد من الأعذار المخففة ويعاقب وفقا للمادة 283 من قانون العقوبات بالحبس من سنة إلى خمس سنوات بدلا من السجن المؤبد، بذلك فقد سوى المشرع الجزائري بين أن يكون التجاوز عن قصد أو عن خطأ، ويستفاد عبارات المادتين السابقتين أنه لم يقصد الحالة التي ينعدم فيها الخطأ والقصد معا، لأنه استعمل عبارة "... يستفيد مرتكب الجريمة.." وهو ما يدل على اكتمال النموذج القانوني للفعل المرتكب من طرف المدافع في نظر المشرع وبالتالي الكلام مقصور على الجريمة فقط، بينما الحالة التي ينعدم فيها القصد والخطأ تنعدم فيها الجريمة لانعدام الركن المعنوي فيها وبالتالي فإن ألفاظ وعبارات المادتين لا تستقيم مع مضمونها⁸⁸.

المبحث الثاني: نطاق تجاوز حدود الدفاع الشرعي .

أعطى القانون للشخص حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو غيره في حالة تعرضه لاعتداء من طرف الغير ولكن في الحدود المنصوص عليها في القانون، و إلا أنه يمكن تجاوز هذه الحدود لذا يكون أمام تجاوز الدفاع الشرعي و هذا التجاوز معاقب عليه قانونيا، لهذا يتحمل مسؤولية هذا التجاوز، هذه المسؤولية إما أن تكون عمدية أو خطأ أو بحسن نية، و للقاضي سلطة تقدير حالة تجاوز الدفاع الشرعي وكذا عليه النظر إلى الاعتبارات الشخصية والموضوعية للمعتدي عليه. و من هنا سنعالج تقدير تجاوز حدود الدفاع الشرعي (المطلب الأول) فيها نرى الاعتبارات الشخصية والموضوعية، أما آثار تجاوز الدفاع الشرعي في (المطلب الثاني) فيه سنعالج أشكال المسؤولية ومسؤولية المتجاوز لحدود الدفاع الشرعي وموانع هذه المسؤولية وجزاء المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي.

⁸⁷ - تنص المادة 274 ق.ع.ج: "كل من ارتكب جناية الخصاص يعاقب بالسجن المؤبد .ويعاقب الجاني بالإعدام إذا أدت إلى الوفاة.

⁸⁸ - ميموني عبد الرزاق بن شتيوي محمد ياسين المرجع السابق، ص.13

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

المطلب الأول: تقدير تجاوز حدود الدفاع الشرع

الفقه بشأن معيار الواجب اعتماده في تقدير التجاوز وانقسم إلى قسمين : المعيار الشخصي (الفرع الأول) ، المعيار الموضوعي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: المعيار الشخصي

يقوم المعيار الشخصي على أن تقدير جسامة الاعتداء وخطورته يتعين أن يكون على أساس شخصي أي أن تحديد القدر اللازم من القوة للدفاع يقوم على أساس حالة شخص المدافع نفسه وظروفه وما توقعه في لحظة الدفاع وبصرف النظر عن كيفية سلوك الشخص العادي في مثل هذه الظروف⁸⁹ .

ويقصد بها تلك الاعتبارات التي تقوم على مراعاة الحالة النفسية لكل شخص.

الفرع الثاني: المعيار الموضوعي.

يقصد بهذا المعيار وقائع الدفاع الموضوعية، وظروف الاعتداء من حيث المكان والزمان وعدد المعتدين فهذه الظروف كلها تؤثر على المدافع ولا بد الأخذ بها عند تقرير التجاوز ومن الاعتبارات الموضوعية أيضا ظروف الاعتداء من حيث المكان والزمان، فالقوة نفس اللازمة لرد الاعتداء في مكان مملوء بالسكان غير القوة اللازمة في مكان غير مملوء، والشيء لتقدير القوة لرد الاعتداء مثلا الواقع ليلا غير الواقع نهارا.

ومن تلك الاعتبارات أيضا طبيعة الآلات المستخدمة في الاعتداء، فالذي يهاجم لصا بعصا صغيرة من غير المعقول أن يرد بطلقة نارية، إن فعل كان ذلك تجاوزا، وتقدير الوسائل أمرا يترك لقاضي الموضوع يقدره بما يراه مناسبا⁹⁰.

⁸⁹ - كمال بلارو، المرجع السابق ، ص.12

⁹⁰ - راشد صبرين سعدي فاطمة المرجع السابق، ص.47

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

المطلب الثاني: آثار تجاوز الدفاع الشرعي :

تتفق مختلف التشريعات والقوانين على قيام المسؤولية إذا تجاوز هذه الحدود لدفاع عن نفسه، لذا سنعرض مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي في (الفرع الأول) وجزء المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي :

تحديد مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي، يقتضي منا تحديد أشكال المسؤولية (أولا) ثم ما إذا كانت عمدية أو غير عمدية أو بحسن نية (ثانيا) ولا تكتمل تحديد مسؤولية المتجاوز حدود الدفاع الشرعي إلا بتحديد موانع المسؤولية الجزائية (ثالثا).

أولا: أشكال المسؤولية :

إن مصطلح المسؤولية يستخدم للدلالة على معنى التزام شخص بتحمل النتائج التي تترتب على سلوكه الذي ارتكبه مخالفا بأصول أو قواعد قانونية، ومفهوم المسؤولية بشكل عام ينطبق مع مفهوم المحاسبة وتحمل الشخص لتبعية تصرفاته وأفعاله فيمكن أن يكون السلوك إيجابيا أم سلبيا⁹¹.

وللمسؤولية أشكال و أنواع و هذا ما سنراه في هذا العنصر في حيث نعالج المسؤولية الجزائية و المسؤولية المدنية .

أ - المسؤولية الجزائية: هي التزام شخص بتحمل نتائج أفعاله المجرمة، وحتى يعتبر الشخص مسؤولا جزائيا يقتضي أن يكون أهلا لتحمل نتائج هذه الأفعال⁹².

وتعرف المسؤولية الجزائية بأنها التزام الإنسان بتحمل الآثار القانونية المترتبة على القيام بفعل يعتبر جريمة من وجهة نظر القانون ونتيجة مخالفة هذا الالتزام هي العقوبة أو التدابير

⁹¹ - معتز حمد الله أبو سويلم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، جامعة الشرق

الأوسط، 2014، ص.12

⁹² - بوجلال لبني، المرجع السابق، ص.11

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

الاحترازية التي يفرضها القانون على فاعل الجريمة أو المسؤول عنها. إذن فالمسؤولية الجزائية تعني مساءلة مرتكب الجريمة كما ارتكبه من سلوك مناقض للنظم السائدة في المجتمع⁹³.

ب - المسؤولية المدنية : هي المساءلة عن الأخطاء التي تضر بالغير وإلزام المتسبب بإرجاع الحالة إلى ما كانت عليه أو جبر الضرر عن طريق التعويض كما حدده القانون، وفي القانون المدني تعرف بأنها التزام بأداء تعويض مالي عند الإضرار بالغير شريطة أن لا يصل الإضرار إلى مستوى الإضرار بالحق العام حيث تقوم هنا المسؤولية الجنائية. والجزاء المدني هو أكثر تنوعا من الجزاء الجنائي لكنه لا يمس شخص المعني بل هو يمس ماله فقط أو يلزمه بإعادة الحالة إلى ما كان عليه قبل الضرر، فهو جزاء إصلاحي⁹⁴.

و يمكن لنا إعطاء بعض التمييزات بين المسؤولية الجزائية والمسؤولية المدنية كما يلي :

1 - المسؤولية الجزائية : هي جزاء ارتكاب الفرد لجريمة من الجرائم التي يحددها القانون

والقوانين المكملة له وهي تفترض دائما أن هناك ضررا أصاب المجتمع ذاته.

أما المسؤولية المدنية فتقرر الجزاء الإخلال بمصالح فردية أو خاصة، ولا تتطلب لقيامها ضرر يصيب المجتمع⁹⁵.

2 - إن المسؤولية الجزائية : جزائها عقوبة توقع على الجاني تطالب بها النيابة العامة باسم المجتمع في حين أن الجزاء في المسؤولية المدنية يتمثل في التعويض الذي يطالب به المضرور لجبر الضرر الذي لحقه.

⁹³ - معتز حمد الله أبو سويلم ، المرجع السابق، ص ص. 13_15

⁹⁴ - RICHQ-LAM ملخص المسؤولية المدنية <https://www.bawabat-el9anon.com>، 29 مارس 2023

⁹⁵ - عمرو أحمد عبد المنعم ديش ، أركان المسؤولية المدنية ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، عدد 2، مصر،

2019، ص 24 .

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

3 - الجرائم الجنائية : محددة على سبيل الحصر إذ لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، أما بالنسبة للمسؤولية المدنية فإن المشرع لم يحدد مختلف صور الأفعال التي تنشأ عنها وإنما يمكن استخلاصها من المبدأ العام الذي يقضي بعدم الإضرار بحقوق الغير.

4 - الجزاء في المسؤولية الجزائية : يرمى إلى حماية أمن المجتمع و استقراره ولا يجوز الصلح ولا التنازل بشأنه على خلاف المسؤولية المدنية التي تتعلق بحق خاص للمضرور الأمر الذي يجوز له الصلح فيها و التنازل عن مطالبته المدنية⁹⁶.

ثانيا: مسؤولية المتجاوز لحدود الدفاع الشرعي بين العمدية والخطأ و حسن النية. من المتفق عليه أن المسؤولية إما أن تكون عمدية أو غير عمدية (الخطأ) أو بحسن نية

أ - مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي عمدا:

إذا كان التجاوز عمدا فإن المدافع يكون مسؤولا عن الجريمة التي ارتكبها مسؤولية عمدية، من انتهز فرصة الاعتداء عليه بالضرب فقتل المعتدي عمدا بينما كان بوسعه وبإمكانه أن يرد هذا الاعتداء بالضرب فقط دون غيره⁹⁷.

ب - مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي خطأ :

تكمن أهمية الخطأ باعتباره يمثل صورة من صور الركن المعنوي في الجرائم التي قد تكون إما عمدية و أما غير عمدية ، إلا أن لم يرد تعريفا له، لكن عرف الخطأ أنه "كل فعل أو ترك لفعل إرادي يؤدي إلى نتيجة لم يردها الفاعل مباشرة ولا غير مباشرة ولا قصد إليها ولكن كان في وسعه تجنبها"⁹⁸.

انطلاقا من هذا التعريف فإن المدافع متى أتى بسلوك مادي خارج عن حدود دفاعه المباحة وذلك يكون عائد لإهماله في تقدير جسامة الاعتداء الواقعة عليه أو حال الوقوع في حين كان

⁹⁶ - نقلا عن موقع UNIVERSITY LIFE STYLE.net التمييز بين المسؤولية الجنائية و المدنية، 29مارس 2023

⁹⁷ - لريد محمد أحمد ، تجاوز حدود الدفاع الشرعي دراسة مقارنة ، مجلة تاريخ العلوم، المرجع السابق ، ص.7.

⁹⁸ - بعداش إلهام ، جعوط كنزة ، المرجع السابق، ص.46.

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

في وسعه تقدير تلك الجسامة والتخلي عن فعله الذي أتى به أو التقليل منه، فإنه يكون هنا متجاوزاً خطأً لحدود دفاعه الشرعي وبالتالي يسأل عن تجاوز مسؤولية غير عمدية⁹⁹.

ج - مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي حسن النية :

ظهر رأيين في معالجة مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي بحسن نية :

1 - الرأي الأول : قد يكون تجاوز حدود الدفاع الشرعي عن حسن النية نتيجة خطأ، حيث يخطئ المدافع في تقدير دفاعه فيتجاوز به التناسب المطلوب بينه وبين الخطر المحدق به. تجاوز حدود الدفاع المشروع عن حسن النية يكيف قانوناً على أنه جريمة غير عمدية (إذا نص القانون على إمكان ارتكاب تلك الجرائم خطأً)، لأن التجاوز هو وليد إهمال وسوء تقدير للأمر، ولا يصدر عن الشخص العادي الذي يوجد في نفس ظروفه، فإذا كان يكفي في رد العدوان مجرد الضرب أو الجرح¹⁰⁰.

2 - الرأي الثاني : يمكن أن يكون هناك تجاوز بحسن نية عمداً، فيسأل الجاني المتجاوز عن ذلك باعتباره جريمة عمدية، والتجاوز هنا يعاقب عليه عقوبة سيء النية ولكن للمحكمة أن تأخذ بالعدر المخفف و يكون تقدير التجاوز وحسن النية من عدمه متروك للقاضي¹⁰¹.

ثالثاً: موانع المسؤولية الجزائية :

موانع المسؤولية هي أسباب تعرض لمرتكب الفعل فتجعل إرادته غير معتبرة قانوناً بأن تجردها من التمييز أو حرية الاختيار، فهي ذات طبيعة شخصية لا تمتد إلى غيره من فاعل أو شريك تقتصر تأثيرها على من توافرت فيه الموانع، كما أنها تؤثر على الركن المعنوي للجريمة فتهدمه، وبذلك لا تقوم المسؤولية الجزائية ولا يوقع العقاب .

⁹⁹ - المرجع نفسه، ص.46

¹⁰⁰ - صلاح الدين جبار، مجلة صوت القانون المرجع السابق، ص.39_40

¹⁰¹ - راشف صبرين ، سعدي فاطمة المرجع السابق، ص.35

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

فانعدام أهلية متجاوز حدود الدفاع الشرعي يختلف عن تخلف العنصر المعنوي لمتجاوز حدود الدفاع الشرعي :

أ - انعدام أهلية متجاوز حدود الدفاع الشرعي:

تؤثر موانع المسؤولية على أهلية الشخص فتجعله غير صالحا قانونيا لتحمل تبعية أفعاله، إذا فالبحت في موانع المسؤولية يقتضي أن تكون الجريمة قد وقعت وأن تقوم وأن تقوم بالفاعل علة تجعله غير أهل لعقوبتها¹⁰².

لا يسأل الشخص جنائيا عن فعله متى كان غير مخاطب بأحكام القانون، فإذا ينطبق نفس عند تجاوزه لحدود الدفاع الشرعي عما وقع منه من فعل الدفاع لانعدام أهليته، وتتعدم هذه الأخيرة عندما يكون الشخص مصاب بالجنون أو العته، وهو اضطراب في القوى العقلية بعد تمام نموها يؤدي إلى اختلاف في تصوراته وتقديراته عن العاقل، و ينشأ لأسباب عدة كالإدمان للمخدرات أو التعرض لصدمة شديدة أو كبعض الأمراض النفسية¹⁰³.

نص المشرع الجزائري على هذا الحكم في المادة 47 من القانون العقوبات الجزائري وهي: " لا عقوبة على من كان في حالة جنون وقت ارتكاب الجريمة و ذلك دون الإخلال بأحكام الفقرة 2 من المادة"¹⁰⁴.

تتعدم أيضا الأهلية عند الصبيان غير البالغين الذين لا يسألون عن جرائمهم¹⁰⁵.
ف نجد المشرع الجزائري نص على هذه الحالة في المادة 49 من القانون العقوبات الجزائري وهي : " لا يكون محلا للمتابعة الجزائية القاصر الذي لم يكمل 10 سنوات.

لا توقع على القاصر الذي يتراوح سنة من 10 إلى أقل من 13 سنة إلا تدابير الحماية أو

102 - راشد صبرين، سعدي؟ فاطمة، المرجع السابق، ص.40

103 - بعداش إلهام جعوط، كنزة، المرجع السابق، ص.47

104 - انظر المادة 47 ق.ع.ج

105 - بعداش إلهام جعوط كنزة، المرجع السابق، ص.48

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

التهذيب.

و مع ذلك فإنه في مواد المخالفات لا يكون محلاً إلا لتوبيخ.

و يخضع القاصر الذي يبلغ سنه 13 إلى 18 سنة إما لتدابير الحماية أو التهذيب أو العقوبات مخففة¹⁰⁶.

يتضح من خلال نص هذه المادة أن القاصر هو الذي لم يكمل سن 13 سنة أي لم يبلغ سن التمييز، لأن سن التمييز في التشريع الجزائري هو 13 سنة، وعليه فالقاصر الذي ارتكب مخالفة لا يكون إلا محلاً للتوبيخ.

أما الذي بلغ سن 13 إلى 18 سنة أي من سن التمييز إلى سن 18 سنة فهو يخضع إما لتدابير الحماية أو التربية أو إلى عقوبات مخففة وهو ما نصت عليه المادة 50 من قانون العقوبات التي نصت " إذا قضي بأن يخضع القاصر الذي يبلغ سنه من 13 إلى 18 لحكم جزائي فإن العقوبة التي تصدر عليه تكون كالاتي:

إذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الإعدام أو السجن المؤبد فإنه يحكم عليه بعقوبة الحبس من 10 سنوات إلى 20 سنة.

و إذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فإنه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغاً¹⁰⁷.

ب - تخلف العنصر المعنوي لمتجاوز حدود الدفاع الشرعي:

يعد الركن المعنوي من أهم الأركان التي تقوم عليه الجريمة والذي يكون سبباً في قيام المسؤولية الجنائية بحيث لا يكفي قيام المسؤولية لدي الشخص بمجرد ارتكابه الركن المادي للجريمة وإنما يستوجب أن يرتكب خطأ مقصوداً يسأل عن جريمة عمدية أو خطأ غير مقصود يسأل عن جريمة عمدية. ويسميه كذلك شراح القانون القصد الجنائي " فيكون هنا الشخص إما قاصداً

106 - انظر المادة 49 ق.ع.ج

107 - انظر المادة 50 ق.ع.ج

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

ارتكاب الفعل والنتيجة فيكون عمدا ، وإما أن يكون قاصدا ارتكاب الفعل لكن النتيجة لم ينوي حدوثها أو لم يقصدها فهنا تكون الجريمة خطأ وغير عمدية. وتقتضي القواعد العامة أن المدافع إذا تجاوز حدود الدفاع الشرعي لا إراديا أي دون قصد ودون خطأ فلا شك في انتفاء المسؤولية عنه وذلك لتجرده من حرية الإرادة والتمييز على نحو لا تقوم به أي جريمة لعدم وجود ركن معنوي¹⁰⁸.

الفرع الثاني: جزاء المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي .

على الشخص الالتزام أثناء ممارسته لحقه في الدفاع الشرعي بعدم تجاوزه أي التزام حدود ذلك الدفاع ضمن ما هو مقرر في القانون، وإلا تعرض لعقوبة، هذه الأخيرة لا و تكون إلا بنص يقرها القانون، ونجد المشرع الجزائري نص على ذلك في المادة الأولى من قانون العقوبات "لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن بغير قانون¹⁰⁹ .

العقوبة هي جزاء الذي يقره القانون الجنائي ويوقعه القاضي على من تثبت مسؤوليته عن فعل يعتبر جريمة في القانون¹¹⁰. وحتى يتضح هذا الجزاء نعالج موقف المشرع المصري وما قضت به محكمة النقض المصرية (أولا) ثم موقف المشرع الجزائري (ثانيا).

أولا : موقف المشرع المصري ومحكمة النقض :

قضت محكمة النقض المصرية في جناية الضرب المفضي إلى الموت بعقوبة الحبس بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المنصوص عليها في المادة 236 من قانون العقوبات، إذ اعتبرت المتهم متجاوزا حدود الدفاع الشرعي بحسن النية مستتدة على نص المادة 17 من قانون العقوبات. كما أن المادة 251 من قانون العقوبات المصري الخاصة بتجاوز حد الدفاع تقضي أن لا تبلغ العقوبة الموقعة الحد الأقصى المقرر لعقوبة الجريمة التي وقعت.

108 - بعداش إلهام جعوط كنزة ، المرجع السابق ، ص.49

109 - انظر المادة 1 ق.ع.ج

110 - نقلا عن : راشف صبرين سعدي فاطمة المرجع السابق، ص.50

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

وفي حدود هذا القيد يكون للمحكمة أن توقع العقوبة التي تراها مناسبة¹¹¹.

ثانيا : موقف المشرع الجزائري :

لم يتطرق المشرع الجزائري إلى مسألة تجاوز الدفاع الشرعي على غرار المشرع الفرنسي وعلى عكس القانون المصري، إلا أنه وعند النص على الأعذار القانونية التي من شأنها تخفيف العقوبة، أورد المشرع الجزائري نوعين من الأعذار في نص المادة 277 والمادة 278 من قانون العقوبات الجزائري، حيث تنص المادة 277 على: "يستفيد مرتكب جرائم القتل و الجرح و الضرب من الأعذار إذا ما دفعه إلى ارتكابها وقوع ضرب شديد من أحد الأشخاص"¹¹². كما تنص المادة 278 على: " يستفيد مرتكب جرائم القتل والجرح والضرب من الأعذار إذا ارتكبها لدفع تسلق أو ثقب أسوار أو تحطيم مداخل المنازل أو الأماكن المسكونة أو ملحقاتها إذا حدث ذلك أثناء النهار، و إذا حدث ذلك خلال الليل....."¹¹³

إذن من خلال تحليل ودراسة المادتين نجد أنهما تضمنتا حالات تجاوز الدفاع الشرعي كما يأتي :

1 - وهي الحالة التي يتعرض فيها الشخص لضرب شديد من شخص آخر، فهو في مثل هذه الحالة إما أن يدفع هذا الاعتداء الواقع عليه بفعل يتناسب في قوته مع قوة الاعتداء الواقع عليه؛ فيكون فعله إذن فعلا مباحا محققا شروط الدفاع الشرعي. وقد لا يستطيع تحديد هذا التناسب لسبب أو لآخر فيكون بفعله قد ارتكب جريمة قد تكون جرحا أو ضربا أو حتى قتلا؛ فيكون المدافع قد أخل بشرط التناسب الذي يتطلبه القانون لقيام الدفاع الشرعي، فنقوم مسؤوليته عن هذا التجاوز مع استفادته من الأعذار المخففة للعقوبة والمنصوص عليها بالمادة 277 من قانون العقوبات المتمثلة في الضرب الشديد الذي يتعرض له المدافع¹¹⁴.

111 - راشف صبرين، سعدي فاطمة، المرجع السابق، ص.51

112 - أنظر المادة 277 ق.ع.ج.

113 - أنظر المادة 278 من المرجع نفسه.

114 - عبد العالي بوصنوبرة، المرجع السابق، ص.78

الفصل الثاني نظام قانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في تشريع الجزائري و المصري

2 - الحالة التي يرتكب فيها المدافع جرائم القتل والجرح والضرب من أجل دفع تسلق أو ثقب أسوار أو حيطان أو تحطيم مداخل المنازل والأماكن المسكونة أو ملحقاتها إذا حدث ذلك أثناء النهار، أما إذا حدث ذلك ليلا فإن هذه الأفعال تكون مباحة بموجب المادة 40 من قانون العقوبات.

عندما ينتهج المشرع هذا النحو بسن المادة 40 من قانون العقوبات، فهو يهدف إلى حماية واحترام حرمة المساكن خاصة وأن الاعتداء الذي يقع عليها يكون ليلا. ولتدعيم هذه الحماية والاحترام عزز المشرع المادة 40 بالمادة 278 من قانون العقوبات بأن منح المعتدى عليه حق الاستفادة من الأعدار إذا وقع دفاعه الذي كان فيه تجاوز ضد هذه الاعتداءات ولو وقعت نهارا ، لأن المدافع يستطيع أن يطلب العون والمساعدة في هذه الحالة على عكس الليل الذي يصعب فيه ذلك¹¹⁵.

كما أن المادة 283 قانون العقوبات الجزائري تنص " إذا ثبت قيام العذر فتخفف العقوبة على الوجه الآتي:

1 - الحبس من سنة إلى خمس سنوات إذا تعلق الأمر بجناية عقوبتها الإعدام أو السجن المؤبد .

2 - الحبس من ستة أشهر إلى سنتين إذا تعلق الأمر بأية جناية أخرى.

3 - الحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر إذا تعلق الأمر بجنحة....¹¹⁶

115 - المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

116 - انظر المادة 283 ق.ع.ج

الخاتمة

يتضح من العرض السابق أن الدفاع المشروع، هو الحق في دفع الاعتداء غير المشروع والحال على أن يكون الدفاع ضروريًا ومنتاسبًا مع جسامته الخطر أو الضرر. ويجب يكون الاعتداء أنيا وظالما وغير مشروع ، ويجب أن يتوقف الدفاع بمجرد زوال الخطر ، بحيث إذا ما استمر بعد ذلك يعتبر تجاوزا لحدود الدفاع المشروع ، ويعرض صاحبه للمسؤولية الجزائية. بعد دراسة موضوع بحثنا الذي هو تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري والمصري وتعمقنا فيه بتبيان مفهومه وإحكامه والآثار المترتبة عليه، توصلنا إلى أهم نتائج البحث هي أن:

- أهم شروط الدفاع الشرعي هو شرط التناسب.
- تعد مسألة تجاوز حدود الدفاع الشرعي من بين المواضيع المهمة لصلته بحياة الفرد والتي لم تتلقى أية عناية من طرف معظم التشريعات.
- جل التشريعات لم تتطرق للتعريف بتجاوز حدود الدفاع الشرعي، من بينها التشريع الجزائري والمصري بل تركوا ذلك لشراح القانون.
- لا نستطيع القول بتجاوز حدود الدفاع الشرعي إلا إذا أنشا حق الدفاع الشرعي.
- بالرغم من توفر كل شروط حالة الدفاع الشرعي إلا انه يتخلف عنصر التناسب فانه يسقط حق الدفاع وتقوم بذلك حالة التجاوز .
- استمرار الدفاع بعد زوال الخطر يعد تجاوزا ، تقام عليه المسؤولية الجزائية.
- يعفى الشخص من المسؤولية في حالة إثبات كل شروط الدفاع الشرعي كما تقام عليه المسؤولية في حالة ما إذا ثبت عليه تجاوز حدود الدفاع الشرعي.
- الحكم على حالة تجاوز حدود الدفاع الشرعي يعود لقاضي الموضوع الذي يقدر ذلك بناء على اعتبارات تعود للشخص المعتدي.
- تبقى التطبيقات القضائية لموضوع تجاوز حدود الدفاع الشرعي تقريبا منعدمة.

كما يحسن أن نذكر أيضا بعض الاقتراحات التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-التفريق بين ضرورة التخفيف لدى المتجاوز بحسن نية وبين سوء النية، وعدم جملهما وهذا ما عمدتها الكثير من التشريعات

-إقامة دراسات وملتقيات حول موضوع تجاوز حدود الدفاع الشرعي، وذلك لتوعيه الناس به وتعزيز الرصيد المعرفي حوله.

-التفصيل أكثر في الدراسات التي تتعلق بهذا الموضوع.

مصادر ومراجع

أولا : المراجع باللغة العربية .

1. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجزائي العام، ط 19 ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2021،
2. أحسن بوسقيعة، الوجيز في القانون الجنائي العام، ط 7 ، دار هومة للطباعة والنشر و التوزيع، الجزائر، 2008،
3. أحمد الرشيد، أسباب الإباحة في القانون الجنائي المصري والفقہ الإسلامي، حولية كلية الدراسات الإسلامية والعربية، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، المجلد الأول، العدد 36 ، الإسكندرية، د.س.ن،
4. أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات نظرية الجريمة، القسم العام، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، 2010،
5. بن عربة خالد، تييرمسين هاني، جرائم القتل وأعمال العنف المبررة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة غرداية 2018،
6. راهم فريد، موضوع الدفاع الشرعي من ظروف الجريمة مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، العدد 47، بسكرة، جوان 2017،
7. رمسيس بهنام النظرية العامة للقانون الجنائي، ط 3 ، نشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997
8. سعدي بسيسو، مبادئ القانون العقوبات مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، 1964،
9. سعيد بوعلي، شرح القانون العقوبات الجزائري قسم العام، دار بلقيس للنشر، الجزائر، د. س.ن،

10. صلاح الدين جبار الدفاع المشروع (دراسة فقهية تحليلية لحق الدفاع المشروع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي)، حوليات جامعة الجزائر، جامعة الجزائر ، العدد 27 ، ،الجزائر، أكتوبر 2015
11. عبد الرحمان خلفي، القانون الجنائي العام (دراسة مقارنة) ، دار بلقيس لنشر ، الجزائر، 2016،
12. عبد الرحمان خلفي ، القانون الجنائي العام (دراسة مقارنة، دار بلقيس لنشر ، الجزائر، 2017،
13. عبد القادر عدو، مبادئ قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ط 2 ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013 ،
14. عبد الله أوهايبيبة، شرح قانون العقوبات الجزائري قسم العام، موفم للنشر ، الجزائر، 2009،
15. عبد الله سليمان، شرح قانون العقوبات الجزائري القسم العام، ج 1، دار الهدى لطباعة والنشر و التوزيع، عين ميله، د. س. ن،
16. منصور رحمان، الوجيز في قانون العقوبات الجزائري، دار العلوم والنشر والتوزيع عناية، 2006،

ثانيا : المذكرات والأطروحات .

1. بحيرة نصر الدين شايب الذراع عيسى، ضوابط الدفاع المشروع في قانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021.
2. بعداش إلهام، جعوط كنزة، تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية 2020.
3. بن النوي ماجدة، شريف فاطمة الزهرة ، الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2021.

قائمة المصادر و المراجع

4. بن خليفة لقمان، دحو سليم الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، جامعة غرداية، 2020.
5. بوجلال لبني، موانع المسؤولية الجزائية في التشريع الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق و العلوم السياسية باتنة 2013.
6. رماش رمزي، فرج مراد، المسؤولية الجزائية في حالة الدفاع الشرعي، مذكرة ماستر ، كلية الحقوق، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج، 2022.
7. فتيحة رزاق، تجاوز حد الدفاع الشرعي بين الفقه الإسلامي وقانون العقوبات الجزائري، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة غرداية 2020.
8. قاسي مسعود، بن طاهر رانيا، الدفاع الشرعي دراسة مقارنة ، مذكرة الماستر في الحقوق تخصص القانون الجنائي والعلوم الجنائية ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
9. مداني كريمة، إعفاء المتهم من العقوبة وتخفيفها في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2019.
10. معتز حمد الله أبو سويلم، المسؤولية الجزائية عن الجرائم المحتملة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، 2014.
11. منصاري صليحة بن عثمان أيمن الآثار القانونية لتجاوز حدود الدفاع الشرعي، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة العربي بن مهدي، أم البواقي، 2022.
12. ميموني عبد الرزاق بن شتيوي محمد ياسين تجاوز الدفاع المشروع في القانون الجنائي المقارن، مذكرة ماستر . ، كلية الحقوق، جامعة غرداية، 2021.

ثالثا : المجلات .

1. عمرو أحمد عبد المنعم دبش ، أركان المسؤولية المدنية ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، عدد 2، مصر، 2019.

2. كمال بلارو، أحكام الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة الإخوة منتوري، العدد 49، قسنطينة، جوان 2018.
3. لريد محمد أحمد ، تجاوز حدود الدفاع الشرعي دراسة مقارنة مجلة أفاق العلوم ، كلية الحقوق، جامعة سعيدة، العدد الثامن، ج2، جوان 2017.
4. لريد محمد أحمد، تجاوز حدود الدفاع الشرعي (دراسة مقارنة ، مجلة تاريخ العلوم كلية الحقوق، جامعة سعيدة، العدد الأول، د.س.ن.
5. عبد العالي بو صنوبرة، تجاوز حدود الدفاع الشرعي في قانون العقوبات الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 20 أوت 1955 ، العدد 48، سكيكدة، ديسمبر 2016.

الفهرس

فهرس المحتويات:

- الأيةة
- الشكر
- الأهداء
- قائمة المختصرات
- مقدمة

الصفحة	العنوان
05	الفصل الأول: ماهية الدفاع الشرعي
06	المبحث الأول: مفهوم الدفاع الشرعي
06	المطلب الأول: التعريف بالدفاع الشرعي
06	الفرع الأول: المقصود بالدفاع الشرعي
09	الفرع الثاني: طبيعة الدفاع الشرعي
10	الفرع الثالث: الأسس القانونية للدفاع الشرعي
12	المطلب الثاني: شروط وقيود الدفاع الشرعي
12	الفرع الأول: شروط الدفاع الشرعي
16	الفرع الثاني: قيود الدفاع الشرعي
20	المبحث الثاني: حالات الدفاع الشرعي وآثاره
21	المطلب الأول: حالات الدفاع الشرعي
21	الفرع الأول: الحالات العادية للدفاع الشرعي
24	الفرع الثاني: الحالات الممتازة للدفاع الشرعي
27	الفرع الثالث: التمييز بين الحالات الممتازة للدفاع الشرعي وحالاته العادية
27	المطلب الثاني: الآثار المترتبة على فعل الدفاع الشرعي

27	الفرع الأول: إباحة فعل الدفاع الشرعي
29	الفرع الثاني: انتفاء الدفاع الشرعي
30	الفرع الثالث: تمادي الدفاع الشرعي
30	الفرع الرابع: إثبات الدفاع الشرعي
37	الفصل الثاني: النظام القانوني لتجاوز حدود الدفاع الشرعي في التشريع الجزائري
38	المبحث الأول: ماهية تجاوز حدود الدفاع الشرعي
38	المطلب الأول: مفهوم تجاوز حدود الدفاع الشرعي
38	الفرع الأول: مقصود تجاوز حدود الدفاع الشرعي
41	الفرع الثاني: الفرق بين التجاوز وسوء استعمال حق الدفاع الشرعي
42	الفرع الثالث: شروط تجاوز حدود الدفاع الشرعي
43	المطلب الثاني: أنواع وحكم التجاوز الشرعي
44	الفرع الأول: أنواع التجاوز الشرعي
46	الفرع الثاني: حكم تجاوز حدود الدفاع الشرعي
49	المبحث الثاني: نطاق تجاوز حدود الدفاع الشرعي
49	المطلب الأول: تقدير تجاوز حدود الدفاع الشرعي
49	الفرع الأول: المعيار الشخصي
50	الفرع الثاني: المعيار الموضوعي
50	المطلب الثاني: آثار تجاوز الدفاع الشرعي
50	الفرع الأول: مسؤولية المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي
56	الفرع الثاني: جزاء المتجاوز الحدود الدفاع الشرعي
60	خاتمة
63	قائمة المصادر والمراجع
68	الفهرس

ملخص البحث:

في كل من القانون الجزائري والمصري، يتضمن الدفاع الشرعي (الدفاع عن النفس) مبادئ وأحكام تحدد الظروف والشروط التي يمكن بموجبها للفرد استخدام القوة لحماية نفسه أو غيره من الاعتداءات غير المشروعة. ورغم التشابه بين الأنظمة القانونية في هذين البلدين، توجد بعض الفروقات الدقيقة. أما القانون الجزائري فقد تناول الدفاع الشرعي ضمن أحكام قانون العقوبات، لا سيما في المواد من 39 إلى 41.

ولخصها في شروط الأساسية: التناسب و الضرورة و الآنية أما الاستثناءات فلا يعترف القانون الجزائري بالدفاع الشرعي في حالات معينة، مثل استخدام القوة المفرطة أو إذا كان المدافع قد استفز المعتدي بشكل عمدي ليجد مبرراً للاعتداء. في حين القانون المصري تناول الدفاع الشرعي في المواد القانونية في قانون العقوبات من المواد 245 إلى 251 رابطة الشروط الأساسية كما ذكرها القانون الجزائري التناسب و الضرورة و الآنية، أما الاستثناءات فالقانون المصري، مثل الجزائري، لا يعترف بالدفاع الشرعي إذا كان استخدام القوة غير مبرر أو إذا كان هناك استفزاز متعمد من قبل المدافع. باختصار، تشترك القوانين الجزائرية والمصرية في العديد من المبادئ الأساسية للدفاع الشرعي، قد تختلف التفاصيل الدقيقة والتطبيقات العملية بناءً على السياقات القانونية والثقافية الخاصة بكل بلد.

Summary:

In both Algerian and Egyptian law, legitimate defense (self-defense) includes principles and provisions that specify the circumstances and conditions under which an individual can use force to protect himself or others from unlawful attacks. Despite the similarity between the legal systems in these two countries, there are some subtle differences.

As for Algerian law, it deals with legitimate defense within the provisions of the Penal Code, especially in Articles 39 to 41. He summarized it in the basic conditions: proportionality, necessity, and immediacy. As for the exceptions, Algerian law does not recognize legitimate defense in certain cases, such as the use of excessive force or if the defender deliberately provoked the aggressor to find justification for the attack.

While Egyptian law deals with legitimate defense in the legal articles of the Penal Code from Articles 245 to 251, linking the basic conditions as mentioned in Algerian law to proportionality, necessity, and immediacy. As for the exceptions, Egyptian law, like Algerian law, does not recognize legitimate defense if the use of force is unjustified or unjustified. If there is deliberate provocation by the defender.

In summary, Algerian and Egyptian laws share many basic principles of legitimate defense, the exact details and practical applications of which may differ based on each country's legal and cultural contexts.